Journal of the College of Education for Humanities
Volume 14, Issue 1, 2024
ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة ذي قار
المجلد (14) العدد (1) 2024

مجلة كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة ذي قار

المجلد الرابع عشر، العدد الاول 2024

ISSN:2707-5672

Journal of the College of Education for Humanities
Volume 14, Issue 1, 2024
ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة ذي قار
المجلد (14) العدد (1) 2024

تحليل جغرافي سياسي للعقوبات الاقتصادية الامريكية ضد ايران وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي

أ.م.د أحمد حسن مجهول الحسناوي[1*]
م.م دلال محمد علي[2**]

ahmed.alhasnawi.@mu.edu.iq*
dalal.mohammed@mu.edu.iq**

[2،1]قسم الجغرافيا، كلية الاداب، جامعة المثنى، المثنى، العراق

الملـــــخص:

تعد العقوبات الاقتصادية واحدة من أكثر الأدوات المفضلة لدى الدول الكبرى للرد على تحديات السياسة الخارجية، ولعل الولايات المتحدة الأمريكية أحد أهم هذه الدول التي استخدمت العقوبات الاقتصادية لتحقيق أهدافها الجيوستراتيجية، ولديها أكثر من عشرين نظام عقوبات استهدفت فيها دولٍ مختلفة، من بينها ايران والعراق محور بحثنا هذا، اللتين تصنفان من أكثر الدول التي فرضت عليها عقوبات اقتصادية شديدة في التاريخ الحديث.

يهدف البحث الى دراسة: العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد ايران وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، بغية التعريف بمفهوم العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية بديلة عن القوة العسكرية، وأسباب ودوافع استخدم الولايات المتحدة للعقوبات الاقتصادية ضد ايران، فضلاً عن إبراز تأثير هذه العقوبات على الاقتصاد العراقي، كذلك تقديم رؤية تحليلية معمقة عن أهداف وغايات الولايات المتحدة من العقوبات الاقتصادية المالية الأخيرة على البنك المركزي العراقي، والتهديدات المستمرة لحكومات العراق إذا لم تنهي العلاقات التجارية مع ايران، كما اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي لتعزيز متن البحث ببعض التحليلات المستنبطة من بيانات الجداول الاحصائية الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية والبنك المركزي العراقي، والتي تضمنت مؤشرات اقتصادية مالية عن الاقتصاد العراقي، وأخرى تتعلق بحجم التجارة الخارجية مع ايران، للوقوف على المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها اقتصاد العراق وشعب العراق في حال تدهورت العلاقات مع الولايات المتحدة من جانب، أو مع ايران من جانب آخر، كذلك تم تعزيز متن البحث ببعض الأفكار والتوقعات المستقبلية لاستشراف مسار بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق، والمخاطر المرتبطة بها في حال استمرت العقوبات الاقتصادية على ايران وامتدت لتطال العراق في المستقبل القريب .

الكلمات المفتاحية: الجغرافية السياسية، الولايات المتحدة، ايران، العراق، العقوبات الاقتصادية

Journal of the College of Education for Humanities
Volume 14, Issue 1, 2024
ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة ذي قار
المجلد (14) العدد (1) 2024

A geopolitical analysis of US economic sanctions against Iran And its repercussions on the Iraqi economy

Dr. Ahmed Hassan Majhoul Al-Hasnawi[1]

Dalal Muhammad Ali[2]

[1,2] **Department of Geography, College of Arts Department, Muthanna University, Muthanna, Iraq**

Abstract:

Economic sanctions are one of the most preferred tools for major countries to respond to foreign policy challenges. Perhaps the United States of America is one of the most important of these countries that has used economic sanctions to achieve its geostrategic goals. It has more than twenty sanctions regimes that target different countries, including Iran and Iraq, the focus of our research. These are considered among the countries that have been subjected to the most severe economic sanctions in modern history.

The research aims to study: the American economic sanctions against Iran and their repercussions on the Iraqi economy, in order to introduce the concept of economic sanctions as a foreign policy tool alternative to military force, and the reasons and motives for the United States' use of economic sanctions against Iran, in addition to highlighting the impact of these sanctions on the Iraqi economy, as well as presenting An in-depth analytical vision of the goals and objectives of the United States regarding the recent economic and financial sanctions on the Central Bank of Iraq, and the continuing threats to the governments of Iraq if they end trade relations with Iran. The researchers also relied on the analytical approach to enhance the body of the research with some analyzes drawn from the data of the official statistical tables issued by the Ministry of Planning. Iraq and the Central Bank of Iraq, which included economic and financial indicators about the Iraqi economy, and others related to the volume of foreign trade with Iran, to determine the risks that the Iraqi economy and the people of Iraq could be exposed to if relations with the United States deteriorated, or with Iran on the other hand, as well. The body of the research was enhanced with some ideas and future expectations to anticipate the path of some economic indicators in Iraq, and the risks associated with them if the economic sanctions on Iran continue and extend to affect Iraq in the near future.

Keywords: Geopolitics, the United States, Iran, Iraq, economic sanctions.

المقدمـــــة :

تشكل العقوبات الاقتصادية أداة مهمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، بوصفها تعمل على طمس الخطوط الفاصلة بين فن الحكم والحرب، فمنذ نهاية الحرب الباردة، تزايد استخدامها بشكل غير مسبوق من قبل الولايات المتحدة بغية إجبار الدول المستهدفة على الامتثال لمصالحها، ويتجلى هذا الأمر على ايران التي برزت على أنها الأكثر أهمية في المناقشات والدراسات الحديثة حول قوة وفاعلية العقوبات الاقتصادية الدولية، فقد كانت ايران ولا تزال محور حملات العقوبات الاقتصادية الرئيسة المتعددة الاطراف، والاحادية الجانب الى وقتنا الحاضر.

يعتمد العراق بشكل كبير على التجارة مع ايران، وبدون استثناء من الولايات المتحدة، فإن العراقيين سوف يعانون من أزمات اقتصادية واحدة تلو الأخرى، كما أن استقرار النظام السياسي العراقي هو الأخر سوف يكون على المحك باستمرار، إذ بعد سنوات من العنف والحرب والعقوبات، أصبحت العراق اليوم دولة تدخل تدريجياً وبحذر مرحلة ما بعد الصراع، ولكن لا يوجد ضمان للسلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية بشكل دائم في العراق؛ وذلك لأن أي ضغوط خارجية اضافية على العراق يمكن أن تشكل تهديداً لاستقراره الهش، وتدفع الدولة الهشة مرة أخرى الى صراع عنيف في الوقت الذي تحتاج فيه الدولة العراقية الى المساعدة الفعلية من المجتمع الدولي. إن الانسحاب الأمريكي الأخير من الاتفاق النووي الايراني، وخطة العمل الشاملة المشتركة، واعادة واشنطن فرض عقوبات اقتصادية صارمة على ايران، مستهدفة صادرات النفط الإيرانية والقطاع المصرفي، من ناحية أخرى، يمكن أن يشكل تهديداً خطيراً على اقتصاد العراق واستقراره، إذ لا ينعكس تأثير العقوبات الامريكية على التجارة الامريكية مع ايران فحسب، بل أن مخاطرها الاقتصادية سوف تمتد أيضاً لتلحق الضرر بحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الذين يتاجرون مع ايران، والعراق من أبرز تلك الدول العالقة في خضم الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وايران.

تتمثل مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية: ما العقوبات الاقتصادية؟ وما أنواعها؟، ما أسباب ودوافع العقوبات الاقتصادية الأمريكية على ايران؟ كيف تؤثر العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد ايران على التجارة بين العراق وايران؟ ما الاضرار التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد العراقي وشعب العراق جراء استمرار العقوبات الاقتصادية الامريكية على ايران؟ هل سيتعرض الاقتصاد العراقي في المستقبل القريب الى أزمات مالية خطيرة؟ جميع هذه التساؤلات سيجيب عنها البحث بالدراسة والتحليل، وفقاً لرؤية تحليلية جغرافية سياسية .

يفترض البحث أن العقوبات الاقتصادية واحدة من أكثر أدوات السياسة الخارجية التي استخدمتها الولايات المتحدة للاستجابة للتحديات الجيوسياسية التي تشكلها طهران على واشنطن بهدف اخضاعها وتعديل سلوكها السياسي بما يتناسب وتطلعات الأخيرة ومصالحها في المنطقة؛ وذلك لعدة أسباب ودوافع في مقدمتها: البرنامج النووي الايراني، واتهام ايران بدعم الجماعات الارهابية في المنطقة وخارجها، واستخدام الطائرات المسيرة للتجسس وعرقلة حركة التجارة الدولية في الخليج العربي

وضرب المنشآت الاقتصادية الحيوية لبعض دول مجلس التعاون الخليجي الحليفة للولايات المتحدة، وانتهاك حقوق الانسان في ايران وخارجها، وزعزعت الأمن والاستقرار العالمي، وغير ذلك على حد وصف الولايات المتحدة .

اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي، والوصفي، والتاريخي، لتحليل مطالب البحث وبيان مغزاها الجغرافي السياسي، وانطلاقاً من ذلك قُسم البحث على ثلاث مطالب: تناول المطلب الأول مفهوم العقوبات الاقتصادية وأنواعها، وأهتم المطلب الثاني بدراسة التسلسل الزمني لأسباب ودوافع العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد ايران، بينما استعرض المطلب الثالث انعكاسات العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد ايران على الاقتصاد العراقي،واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والمقترحات، فيما تمثلت الحدود المكانية للبحث بدولتي العراق وايران، إذ تقع العراق جغرافيًا في وسط العالم، وتحديداً في جنوب غرب آسيا، تحدها تركيا من الشمال، والخليج العربي والكويت والسعودية من الجنوب، وايران من الشرق، وسوريا والأردن والسعودية من الغرب، أما ايران فتقع جغرافيًا في غرب آسيا، تحدها أرمينيا وأذربيجان وناختشيفان وتركمانستان من الشمال، وتركمانستان وبحر العرب من الجنوب، وأفغانستان وباكستان من الشرق، والعراق وتركيا من الغرب، خريطة (1).

أما الحدود الزمانية للبحث فتمثلت بالمدة (2016 ـ 2022)، أي منذ أن دخل الاتفاق النووي الموقع بين ايران والدول الكبرى حيز التنفيذ في 15/يناير/2016، مع الاشارة الى بعض المدد التي سبقت هذه المدة حسب متطلبات البحث .

خريطة (1)

الموقع الجغرافي للعراق وايران

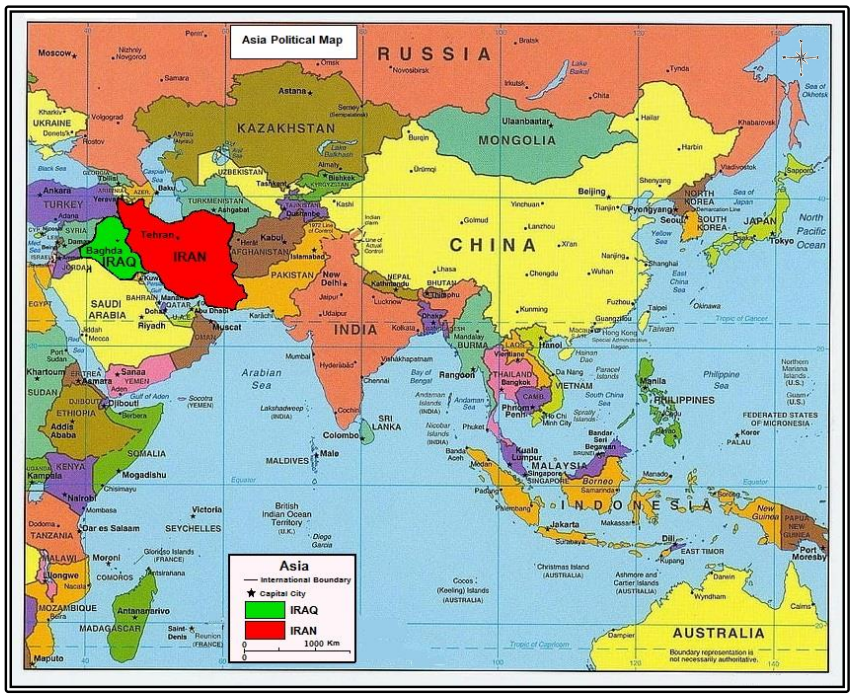

Source: **1- Pxfuel, Asian map HD wallpapers, Asia Political Map, Available**

online at: https://www.pxfuel.com/en/desktop-wallpaper-velvh

المطلب الأول : مفهوم العقوبات الاقتصادية وأنواعها :

أولاً : مفهوم العقوبات الاقتصادية :

يشير مصطلح "العقوبات الاقتصادية" الى القيود المفروضة على التجارة والمساعدات المالية الدولية، فقد أصبحت العقوبات الدولية اليوم وأكثر من أي وقت مضى في طليعة الدبلوماسية الدولية، وازدادت شعبيتها كوسيلة لتحقيق أهداف السياسية الخارجية منذ نهاية الحرب الباردة؛ لأنها تشكل بديلاً ناجحاً عن التدخل العسكري في كثير من الأحيان، فضلاً عن الوعي السياسي الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بالتكلفة البشرية للحرب، والاعتماد المتبادل والمتزايد على الاقتصاد الدولي، والذي جعل الدول أكثر عرضه للاضطرابات التجارية، كذلك ترتبط أهميتها بما عكسته نهاية الحرب الباردة من أحداث جعلت المزيد من دول العالم عرضة للضغوط الاقتصادية الغربية.[1]، تحمل العقوبات الاقتصادية أسماء عديدة مثل: الحصار، والمقاطعة، والحظر، والتي توصف أحياناً بالحظر الصحي أو الاكراه الاقتصادي، هذه المفاهيم مترادفة تقريباً تحت هذه العناوين للدلالة على العقوبات الاقتصادية.[2]، فيما تشمل العقوبات الاقتصادية المستهدفة تدابير محددة مثل: تجميد أصول كبار المسؤولين الحكوميين أو الذين يشتبه بتمويلهم للإرهاب، وحظر الأسلحة، والعقوبات النووية، وما الى ذلك.[3]، يشير كثير من الخبراء الاستراتيجيين الى أن الهدف الأساسي من فرض العقوبات الاقتصادية على الدول المشمولة بالعقوبات هو محاولة حرمانها من الوصول الى الأسواق والتجارة والتمويل، بحيث يتسبب ذلك في خسائر اقتصادية كافية لإجبارها على تغيير سياستها.[4]

يعرف كثير من صناع السياسات العقوبات الاقتصادية على أنها الأداة المفضلة للاستجابة للتحديات الجيوسياسية الكبرى مثل الارهاب والصراع، وهي واحدة من أكثر الأدوات الفعالة لدى الحكومات للرد على تحديات السياسة الخارجية، وتشمل: حظر السفر، وتجميد الأصول، وحظر الأسلحة، والقيود التجارية.[5]، وتعرف أيضاً بأنها مجموعة من الاجراءات التي تتخذها دولة أو أكثر للحد من أو إنهاء علاقاتها الاقتصادية مع هدف ما (الدولة المستهدفة) في محاولة لإقناع تلك الدولة بتغيير سياستها.[6]، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعرفها بعض صناع القرار على أنها ممارسة للسلطة الدستورية للكونغرس على التجارة الخارجية، ويتم تنفيذها بشكل عام من قبل الرئيس وفقاً للوفود القانونية من الكونغرس.[7]، كما تعرف على أنها أداة غير عنيفة تستخدمها الدول في سياستها الخارجية من أجل إحداث تأثير مقصود لتغير أو تعديل سلوك الدولة المستهدفة بما ينسجم ويتكامل مع مطالب الدولة التي تفرض العقوبات.[8]

ثانياً : أنواع العقوبات الاقتصادية :

تنقسم العقوبات الاقتصادية التي نصت عليها لوائح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على نوعين من العقوبات هي عقوبات مالية، وعقوبات تجارية، ويمكن استعراض هذين النوعين الرئيسين من العقوبات الاقتصادية، والاقسام الفرعية المرتبطة بهما على النحو الآتي:

1ـ العقوبات المالية:

أـ تجميد الأصول :

يعد تجميد الأصول إجراءً قانونياً وقائياً يهدف إلى منع أي فرد أو كيان من الوصول إلى الممتلكات أو الأصول الأخرى التي قد يمتلكها بموجب القانون، وتفرض لوائح مجلس الأمن الدولي عقوبات مالية من خلال تجميد جزئي لأصول الحكومة وهيئاتها الحكومية أو شركاتها أو وكالاتها، وكذلك تجميد الأصول فيما يتعلق بالأشخاص المرتبطين بالنظام هم وعائلاتهم المشمول بالعقوبات الذين تتم تسميتهم وتعينهم كشخصيات من حكوماتهم، ويصنفون بحسب المناصب التي يتولونها في الحكومة.[9].

ب ـ حظر السفر :

هناك نوعان من عقوبات السفر: تلك التي تحد من سفر الأفراد الخاضعين للعقوبات من وإلى الدولة المستهدفة مثل حظر التأشيرات، وتلك التي تنطوي على قيود أوسع مثل حظر الطيران أو قيود على شركة طيران بأكملها، إذ يختلف هنا الغرض والأساس المنطقي .على سبيل المثال، يهدف حظر مسؤولين أو أفراد محددين وأفراد أسرهم المباشرين من مغادرة البلد المستهدف عن طريق وقف الرحلات الجوية وإزالة مسارات الطيران إلى منعهم من الفرار والإفلات من الملاحقة القضائية المحلية المحتملة، ويمكن تبرير حظر السفر إلى الاقتصاد المستهدف إما لمنع المتطوعين الأجانب من المشاركة في صراع اجتماعي سياسي محلي مستمر، أو لضمان سلامة المواطنين من الدول التي تفرض العقوبات.[10]

ت ـ ضوابط رأس المال :

يهدف هذا النوع من العقوبات الاقتصادية الى حظر الاستثمار في الدول أو الصناعات أو الشركات الخاضعة للعقوبات أو حظر الوصول إلى الأسواق الدولية بالكامل، وذلك من خلال وقف الاستثمار وتدفق رأس المال الأجنبي إلى هذه الدول أو الصناعات أو الشركات، ليكون من الصعب عليها مواصلة نشاطها غير القانوني أو الإشكالي، مما يجعلها غير قادرة على جمع الأموال أو رأس المال اللازم لتحفيز اقتصادها أو مواصلة أنشطتها التجارية وتوسيعا، وسيدفعها ذلك إلى تغيير سلوكها، والأهم من ذلك، أنه يمنع الكيان الخاضع للعقوبات من الدعم المالي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بأي شكل من الأشكال.[11]

2ـ العقوبات التجارية:

أ ـ قيود التصدير والاستيراد :

تفرض لوائح مجلس الأمن الدولي حظراً يتعلق بالسلع والتكنولوجيا العسكرية، ومراقبة صادرات واستيرادات الدولة المشمولة، وتهدف قيود التصدير والاستيراد إلى إعاقة الاقتصاد، أو قطاعات محددة من الاقتصاد، في الدولة المستهدفة .وهي تحظر عادةً شراء أو بيع أو شحن البضائع المحددة من وإلى الدولة؛ على سبيل المثال، النفط والمنتجات النفطية أو بعض منتجات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وقد تنطبق الإعفاءات على الغذاء؛ الإمدادات الطبية؛ السلع المستخدمة لأغراض الصحة العامة أو الإغاثة في حالات الكوارث وترد الإعفاءات المحددة في اللوائح الخاصة بكل مجموعة من العقوبات.[12]

ب ـ الحظر على الأسلحة والمواد ذات الصلة :

هو أحد أشكال الحظر الاقتصادي يشمل فرض قيود على بيع أو شراء أو نقل المعدات العسكرية والأسلحة الى الدولة المستهدفة بالعقوبات، والتي تمارس أنشطة مخالفة للسلم أو الأمن الدولي، ويتم اتخاذ هذا النوع من العقوبات ضدها للتحقق من الحركات المشبوهة التي قد تقوم بها كالإرهاب، إذ يهدف حظر الأسلحة إلى منع الأسلحة والمعدات العسكرية من مغادرة الدولة المستهدفة أو الوصول إليها، وقد يحظر أيضًا توصيل البيانات الفنية أو المعاملات المالية المتعلقة بالأنشطة العسكرية، ويتجنب حظر الأسلحة الإضرار بالمدنيين، لذلك هو يستثني استيراد المواد الغذائية والأدوية، ومعدات عسكرية وقائية أو غير فتاكة لاستخدامها من قبل وسائل الإعلام أو العاملين في مجال حقوق الإنسان.[13]

المطلب الثاني : أسباب ودوافع العقوبات الاقتصادية الأمريكية على ايران:

هناك جملة من الأسباب والدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية الى فرض عقوبات اقتصادية على ايران منذ سبعينيات القرن العشرين، هذه الأسباب تفسر الى حدٍ كبير الغاية من استمرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وحكومة الولايات المتحدة، والاتحاد الأوربي بفرض عقوبات شاملة على ايران الى وقتنا الحاضر من ضمنها العقوبات الاقتصادية محور بحثنا هذا، والتي سنستعرض جولاتها العقابية وفقاً لتسلسلها الزمني .

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية أول عقوبات على ايران رداً على أزمة الرهائن الامريكيين، ففي عام 1979 منحت الولايات المتحدة الامريكية حق اللجوء للشاه رئيس ايران المخلوع، مما أحدث ردود أفعال من طلاب الدراسات الدينية الذين قاموا باقتحام السفارة الأمريكية في طهران، واحتجاز الموظفين الدبلوماسيين والمدنيين الأمريكيين في السفارة كرهائن، ومنذ ذلك الوقت وحتى هذه اللحظة ظلت العلاقات بين الدولتين متوترة وغير مستقرة، وقد ردت الولايات المتحدة على اجتياح سفارتها بفرض حظر على جميع ممتلكات الحكومة الايرانية وفقاً للأمر التنفيذي رقم (12170) الذي أصدره الرئيس جيمي كارتر، وشمل الحظر حجز الأموال في البنك المركزي الايراني، وعقوبات على الصادرات العسكرية الايرانية، وعلى واردات النفط، والمساعدات المالية، ثم تم رفع العقوبات في عام 1981 بعد اطلاق الرهائن.[14] وفي السنوات التي تلت الثورة وجهت الولايات المتحدة اتهامات الى ايران بأنها تدعم المجموعات الارهابية التي تشترك معها عقائدياً وايديولوجياً بشكل أو بأخر،

فاتهمت طهران بأنها المسؤولة عن مجموعة من الهجمات الارهابية التي نفذتها جماعة حزب الله اللبناني ضد قوات مشاة البحرية الأمريكية في لبنان عام 1983، فقامت بإضافة ايران الى قائمة الدول الراعية للإرهاب في عام 1984، كما فرضت عقوبات على شركة صناعة السيارات في ايران، وجمدت بعض الأصول وحجبت صادرات عسكرية محددة.[15]، وفي عام 1987 فرض الرئيس الأمريكي ريغان حظراً على الواردات من السلع والخدمات ذات المنشأ الايراني، بتهمة عدم ضبط ايران لتصرفاتها وسلوكها العدواني ضد الولايات المتحدة.[16]، وفي عام 1995، أوعز الرئيس الأمريكي كلينتون بتشديد العقوبات الاقتصادية وفرض حظر تجاري واستثماري شامل على ايران، وكانت الاسباب الرسمية اتهام ايران بدعم الارهاب، والسعي للحصول على الأسلحة النووية.[17]، ومع تزايد المخاوف بشأن البرنامج النووي الإيراني، أصدرت أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 2000 القرار رقم (1890)، والذي يدعو إيران إلى تعليق أنشطتها لتخصيب اليورانيوم أو مواجهة العقوبات، في حين قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على الكيانات والشركات الايرانية التي تقدم سلع متعلقة بتصنيع أسلحة الدمار الشامل أو الصواريخ الباليستية.[18]، ومنذ عام 2006 أصبحت العقوبات الاقتصادية المفروضة على ايران أكثر شدة وبعيدة المدى مع انضمام دول أخرى الى جهود العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة الى درجة غير مسبوقة؛ وذلك بسبب رفض ايران الالتزام بقرار وقف برنامج تخصيب اليورانيوم.[19]، كما فرضت الولايات المتحدة عقوبات مالية وتجارية مقننة على ايران وفقاً للأمر التنفيذي (13438)، وحجزت ممتلكات المتورطين في زعزعة استقرار العراق، وفي العام ذاته أصدر الاتحاد الأوربي عقوبات اقتصادية على قطاع الطاقة والمالية الايراني بضغط من الولايات المتحدة، في حين أصدرت الأمم المتحدة أيضاً عقوبات على ايران خلال هذا العام بعد أن وجدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن الحكومة الايرانية فشلت في الالتزام باتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، وفرضت العقوبات حظراً على المواد المستخدمة في تطوير الأسلحة النووية، وعززت الأمم المتحدة إجراءات العقوبات هذه في عام 2008 لردع ايران واحبارها على ايقاف تخصيب اليورانيوم.[20]، فيما ارتبطت عقوبات العام 2009 بعواقب الانتخابات الايرانية في هذا العام، أي عندما قمعت قوات الأمن الايرانية حركة احتجاجية ناشئة، قامت الولايات المتحدة بتشديد العقوبات الاقتصادية على ايران وحظر تصدير السلع والخدمات التكنولوجية الى ايران، فضلاً عن قيام وزارة الخزانة الأمريكية بفرض عقوبات مالية على أشخاص وكيانات وشركات ايرانية.[21]، وفي عام 2010 أصدرت الولايات المتحدة قانون العقوبات الشاملة والمسائلة وسحب الاستثمارات على إيران، والذي وسع العقوبات الاقتصادية بشكل كبير واستهدف قطاع الطاقة الإيراني، وفي الوقت نفسه فرض الاتحاد الأوربي عقوبات على قطاع الطاقة الايراني وقطاع المال والنقل، على أثر اتهامها بدعم الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون، والمساهمة بإشاعة العنف وانتهاك حقوق الانسان في ايران وسوريا والعراق ولبنان ودول أخرى.[22]، ثم عادت الولايات المتحدة في عام 2012، وفرضت عقوبات اقتصادية جديد على شخصيات ايرانية، كما قامت بتوسيع العقوبات واستهداف البنك المركزي الإيراني، وفرض عقوبات جديدة على قطاعات الطاقة والمالية والنقل والبتروكيمياويات الايرانيين؛ وذلك بحجة انتهاكات ايران المتزايدة لحقوق الانسان في ايران وسوريا.[23]، وفي الثاني من أبريل 2015، توصلت مجموعة 5+1 (الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإضافة إلى ألمانيا) إلى اتفاق مؤقت مع إيران بشأن برنامجها للأسلحة النووية. وقد أنشأ الاتفاق، المعروف باسم خطة العمل الشاملة المشتركة(JCPOA) ، اطاراً أساسياً لرفع غالبية العقوبات

المفروضة على إيران مقابل فرض قيود مختلفة على برامج إيران النووية والتي قد تستمر لمدة 10 سنوات على الأقل.[24]، وفي 16 يناير 2016، تم رفعت الولايات المتحدة العقوبات المفروضة على الاقتصاد الايراني امتثالاً لقرار مجلس الأمن، مما أثار جدلاً سياسياً في الولايات المتحدة حول ما إذا كان ينبغي على واشنطن الانسحاب من الاتفاق من جانب واحد أم لا.[25]، ولكن هذا الاتفاق الذي عقده الرئيس باراك أوباما لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما انسحبت الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق 8 /مايو عام 2018 بقرار من الرئيس دونالد ترامب، والذي انتقد هذا الاتفاق الذي عقده سلفه، ووصفه بأنه "أحادي الجانب"، وفي العام ذاته، أعادت الحكومة الأمريكية فرض العقوبات على إيران، مستهدفة صادرات النفط الإيرانية والقطاع المصرفي من أجل حث ايران على تغيير سياساتها في الشرق الأوسط ووقف دعمها لنظام بشار الأسد، والتوقف عن تطوير الصواريخ الباليستية.[26]، وفي عامي 2019 و 2020، خففت الولايات المتحدة من اجراءاتها العقابية ضد ايران؛ بسب الظروف السيئة التي مر بها العالم أجمعه على أثر ظهور أزمة (كوفيد 19) كورونا، غير أن وزارة الخزانة الأمريكية لم تتردد بفرض عقوبات على بعض الشركات الايرانية المتخصصة بصناعة الطائرات بدون طيار، وشركات صناعة محركات الطائرات، وبعض الشخصيات الايرانية أبرزها العميد في الحرس الثوري الإيراني سعيد آغاجاني، الذي يشرف على قيادة الطائرات بدون طيار التابعة لقوات الحرس الثوري الإيراني، والمتهم بالهجوم بالطائرات المسيرة على مصفاة نفط سعودية في عام 2019، وفي العام ذاته أيضاً، تمت إدانته بالهجمات التي استهدفت ست ناقلات للنفط على نطاق واسع، بما في ذلك العملية التي نظمها الحرس الثوري الإيراني في مايو 2019 والتي أسفرت عن أضرار للسفن السعودية والإماراتية والنرويجية، وكان آغاجاني متهم أيضًا بهجوماً آخراً لطائرة بدون طيار في 29 يوليو 2021 على سفينة الشحن التجارية (Mercer Street)، قبالة سواحل عُمان، والتي تديرها شركة بريطانية مما أدى إلى مقتل اثنين من أفراد الطاقم.[27]، وعملاً بالأمر التنفيذي (13572) لوزارة الخزانة الأمريكية في 9 سبتمبر 2022، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بإدراج وزارة الاستخبارات والأمن الايرانية (MOIS) على قائمة العقوبات ووضع حظر على ممتلكات بعض منتسبيها؛ لتقديم الدعم لمديرية المخابرات العامة السورية، وفقًا للأمر التنفيذي (13694)، بصيغته المعدلة، لمشاركتها في أنشطة إلكترونية ضد الولايات المتحدة، ثم عادت وزارة الخزانة الامريكية واستكملت سلسلة العقوبات الاقتصادية على ايران بإصدار الامر التنفيذي رقم (14078) في 18/ سبتمبر/2023، الذي شدد العقوبات على وزارة الاستخبارات والأمن الإيرانية على أثر الاحتجاز غير المشروع لمواطنين أمريكيين، وكذلك فرض عقوبات على الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد؛ بسبب اتهامه بالقيام في أعمال عنف، وتقديمه دعماً مادياً لوزارة الاستخبارات والأمن الايراني.[28]،وبشكل عام، فإن تاريخ العقوبات الاقتصادية ضد إيران معقد ومتعدد الأوجه، مما يعكس التوترات والصراعات المستمرة بين إيران والمجتمع الدولي منذ عقود، وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية والسياسية الكبيرة التي تفرضها العقوبات، فقد اعتمدت إيران تدابير للتخفيف من آثار العقوبات والتكيف مع الحقائق الاقتصادية الجديدة، ولا يزال برنامج العقوبات الامريكية على ايران قائماً الى وقتنا الحاضر .

المطلب الثالث: انعكاسات العقوبات الاقتصادية الامريكية ضد ايران على الاقتصاد العراقي :

يعتمد العراق بشكل كبير على التجارة مع ايران، وبدون استثناء من الولايات المتحدة، فإن الاقتصاد العراقي سيظل غير مستقراً، وإن العراقيين سوف يعانون من أزمات اقتصادية واحدة تلو الأخرى، كما أن استقرار النظام السياسي العراقي هو الأخر سوف يكون على المحك باستمرار، ولا سيما بعد التحذيرات المستمرة من واشنطن لحكومات بغداد المتعاقبة بقطع علاقاتها التجارية بالكامل مع طهران؛ لأن استمرارها باتجاه مغاير لاتجاه واشنطن يجعلها تسير بالاتجاه الخاطئ ويدفع واشنطن الى النظر في اعادة فرض عقوبات اقتصادية على العراق.

سبق وأن منحت حكومة دونالد ترامب في عام 2018 العراق مدة (90 يوماً) قبل أن يوقف تجارته مع ايران بشكل كامل، قُسمت هذه المدة على مرحلتين لكل منهما (45 يوما) في المقابل ينظر العراق الى هذا الأمر على أنه هدفاً غير واقعياً لواشنطن بقطع العلاقات التجارية طويلة الأمد مع ايران.[29]، وبعد وصول الرئيس جوبايدن الى سدة الحكم، عادت واشنطن لتوقيع تمديد اعفاء العراق من العقوبات لمدة (120 يوماً) في 21/مارس/ 2023، والذي أصدره وزير خارجيتها أنتوني بلينكن، وأسماه بالإنذار الأخير للعراق لإنهاء اعتماده على الكهرباء من ايران وايقاف التجارة معها، هذا الاعفاء يسمح للعراق بالدفع لإيران مقابل واردات الكهرباء فقط، وليس مقابل الغاز الطبيعي لتزويد محطات توليد الطاقة الكهربائية في العراق.[30]،

كما عاد العراق ليتعرض مرة ثانية للقيود المالية الأمريكية، والتي تهدف هذه المرة الى تقييد نشاطات بنوك وأفراد محددين في مزاد بيع العملة اليومية التي يقوم بها البنك المركزي العراقي، ويعزى توقيت هذه التدابير الاقتصادية الامريكية بحسب وصف واشنطن الى تزايد التوترات بين الولايات المتحدة وايران، والتي تتكرر باستمرار في العراق، غير أن النخب المستهدفة بالعقوبات تحاول كل مرة ايجاد طرقاً فعالة للالتفاف على العقوبات، بينما التأثير الحقيقي من العقوبات الأمريكية المالية والاقتصادية على العراق يشعر به المواطنون العراقيون البسطاء من الطبقتين الوسطى والفقيرة، والذين أصبحت حياتهم أكثر صعوبة في ظل تقلبات أسعار النفط، وتقلبات أسعار العملة مقابل الدولار الأمريكي، والتي تجعل الوصول الى السلع الأساسية مثل: الغذاء والدواء، أكثر صعوبة وأكثر تكلفة.[31]، إذ تتهم الولايات المتحدة الامريكية بعض البنوك العراقية بأن لها يد بعمليات غسيل الأموال وتهريب العملة التي تحدث في العراق منذ مدة طويلة عن طريق مستخدمو مزاد العملة اليومي الذي يجريه البنك المركزي العراقي، وأن غالبية الأموال تذهب الى دول مجاورة أبرزها ايران، عبر التحويلات الالكترونية، وغالباً ما يكون تهريب العملة بفواتير مزورة تخرج من هذه البنوك المتهمة بأنها مدعومة من شخصيات سياسية وعميقة، مترسخة في النخبة السياسية.[32]، كما تصف الولايات المتحدة الامريكية مزاد بيع العملة في العراق على أنه كان ملاذاً للمعاملات المالية غير المشروعة والتي تسيطر عليها جماعات مسلحة خارجة عن سلطة الدولة لأكثر من عقد من الزمن، لذلك قررت اتخاذ تدابير واجراءات صارمة، وقيود ترتبط بانضمام العراق الى النظام المصرفي الالكتروني الدولي منذ نوفمبر 2022؛ لوقف تدفق الدولارات الى ايران وعزلها عن الاقتصاد العالمي، خاصةً بعد أن كشفت أن هناك مصارف عراقية تابعة لسياسيين عراقيين تقوم بتحويل الأموال الى ايران أو الى حلفائها في جميع أنحاء المنطقة.[33]

وفي الحقيقة تستخدم واشنطن سياسة العصا والجزرة مع العراق، إذ تستخدم باستمرار ورقة التهديد بالعقوبات الاقتصادية ضد العراق عندما تبدي انزعاجها من السلوك السياسي للحكومات العراقية المتعاقبة، فتبدأ باستعراض عضلاتها الاقتصادية وتحذير حكومات العراق من الابتعاد كثيراً في الاتجاه الخاطئ، وتبدأ تلوح بإمكانياتها في اعادة العراق الى البند السابع وفرض عقوبات اقتصادية عليه أقسى بكثير من العقوبات التي فرضت على النظام السابق في مطلع التسعينيات، واستجابة الى مطالب واشنطن بدأ البنك المركزي العراقي بحظر العديد من البنوك المشمولة بالعقوبات الامريكية من التعامل بالدولار الأمريكي، إذ منعت الولايات المتحدة (14مصرفاً عراقياً) من اجراء معاملات مالية بالدولار الأمريكي؛ بسبب شكوك قوية بشأن تحويل الدولارات الى ايران التي تخضع لعقوبات اقتصادية ومالية امريكية.[34]، هذا الامر أحدث شلل في الأسواق العراقية، وارباك لعمل التجار الذين أصبحوا عاجزين عن تلبية متطلبات السوق العراقية من السلع والمنتجات في ظل شحة الدولار الأمريكي واضطراب أسعاره غير المستقرة، مما أدى الى ارتفاع أسعار السلع والبضائع والخدمات الى أضعاف أسعارها بمرتين ونصف تقريباً بسبب تذبذب أسعار الدولار الأمريكي. وخوف التجار من التعرض لخسائر مالية كبيرة، وعلى الرغم من الاجراءات الصارمة التي ألزمت الولايات المتحدة الحكومة العراقية بها، غير أنها لم تكن مجدية بحسب وصف بعض الجهات الامريكية؛ لأنهم يعتقدون أن النخب العراقية المتهمة بتهريب العملة الأجنبية، استطاعت ايجاد طرقاً سريعة للالتفاف على القيود الأمريكية، فحظر المعاملات الدولية من وجهة نظرهم لم يمنع غالبية الأموال (الدولار الأمريكي) من التواجد في ايران وحلفائها، فقد تم استحداث طرق بديلة وفعالة لتهريب العملة الصعبة الى ايران عن طريق مكاتب الصيرفة، أو نقداً عبر حدود العراق مع ايران، إذ تتهم بعض التقارير الأمريكية الجماعات العراقية المسلحة المتحالفة مع ايران بأنها تقوم بعمليات غسيل أموال، وسهلت نقل الدولارات الأمريكية الى حلفاء ايران بعقد صفقات مختلفة ومشبوهة، لذلك استخدمت واشنطن نفوذها على العراق وأوقفت كثير من هذه الصفقات بهدف منع وصول الدولارات الأمريكية الى ايران وروسيا المشمولتين بالعقوبات الامريكية.[35]، إذ ترى واشنطن أنه على الرغم من تحذيرات الأجهزة الأمنية العراقية، تواصل مكاتب الصرافة في بغداد وبقية المحافظات بدعم من النخب والاحزاب السياسية، شراء الدولارات الأمريكية نيابةً عنها وتهريبها الى ايران وحلفائها، وكذلك تهريب الدولارات الامريكية عن طريق العقود الحكومية التي تحصل عليها ايران، وسيطرتها على نقاط التفتيش الحدودية، وعلى الهيئات الرسمية الأخرى على رأسها البنوك العراقية التي تساعد تمويل هذه الأحزاب السياسية ودعمها.[36]، ويشير تقرير معهد واشنطن الى أن الولايات المتحدة الامريكية تمارس ضغوطاً شديدة على حكومة بغداد لإعادة توجيه قطاع الطاقة العراقي بعيداً عن ايران، وتقليل اعتماد العراق على واردات الطاقة من ايران بما في ذلك الكهرباء والغاز الطبيعي، ومعالجة الادعاءات بأن قطاع العراق المصرفي يساعد ايران في التهرب من العقوبات الغربية، هذه المطالب الامريكية حقيقةً تشكل تحديات كبيرة جداً أمام العراق للالتزام بها مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ نظراً لعلاقة العراق الحيوية مع ايران.[37]، وفي الأشهر الأولى من تشكيل حكومة محمد شياع السوداني، قامت بزيارة الى واشنطن لأقناعها بأن الحكومة جادة في تنفيذ حملات اعتقال ضد مهربي الدولار الامريكي، وضرورة خفض سعر الصرف الرسمي من (1450 دينار) الى (1300 دينار) للدولار الأمريكي الواحد.[38]، لكن هذه الخطوات لم تتمكن من ضبط الأسعار المتصاعدة، وخفض التضخم في الأسواق ولم تسفر إلا عن انخفاض طفيف في قيمة الدولار الأمريكي في السوق الموازية، الأمر الذي جعل المفاوضات مع المسؤولين

الأمريكيين أكثر صعوبة وأكثر أهمية في الوقت نفسه بالنسبة للوفد العراقي؛ ذلك أن الفشل في تحقيق الاجراءات والقيود الامريكية قد يكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد العراقي الهش بالفعل.

إن التحديات الحقيقية التي تواجه الاقتصاد العراقي اليوم تظهر بأوضح صورها في طلبات واشنطن من العراق الارتباط بـ (نظام سويفت المالي) لمنع تهريب الدولار الى ايران، والانضمام الى (اتفاقية ابراهيم) والتطبيع مع الكيان الصهيوني الذي يوصف حالياً على أنه مجرماً في العراق، هذه الاتفاقية تضغط واشنطن على بغداد للموافقة عليها، والتي أطلقت عليها باتفاقية السلام، كذلك تضمنت طلبات واشنطن في المفاوضات حث بغداد على ايجاد بدائل لواردات الطاقة الايرانية (الغاز)، وتنفيذ الربط الكهربائي مع دول الخليج العربي والاردن، وتسهيل مد خط أنابيب النفط من البصرة الى العقبة، وتسريع تصدير الغاز، كما طلبت اعادة تموضع قوات الحشد الشعبي بعيداً عن القواعد الامريكية في العراق، والسعي الحكومي الجاد لحل مؤسسة الحشد الشعبي.[39]، لكن مسألة التطبيع، وحل الحشد الشعبية طلبات غير واقعية من واشنطن؛ لأنها مرتبطة بتعديل قوانين بالدستور العراقي وهو أمر صعب جداً ترفضه كتلة الأغلبية بقوة، وللخلاص من الأزمات الاقتصادية والقيود الأمريكية التي تفرضها واشنطن بين الحين والأخر على العراق، أو حتى تهدد بها باستمرار دفع بالعراق الى عقد مفاوضات بين مسؤولين حكوميين عراقيين وآخرين روس يتزعمهم وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مؤخراً في بغداد للوصول الى حلول حول أزمة الدولار الأمريكي وسبل معالجتها، إذ تثير مسألة الدفع بالدولار للمبالغ المستحقة على العراق للشركات الروسية قلق الحكومتين، بينما تتطلع موسكو بأن تمنح واشنطن للعراق إعفاءً من نظام العقوبات، كما هو الحال في السماح بدفع ثمن إمدادات الغاز والكهرباء الإيرانية، إذ تبلغ الاستثمارات الروسية في العراق (10) مليار دولار، معظمها في قطاع الطاقة. ومع ذلك، لم يتم الكشف عن حجم الديون العراقية للشركات الروسية، التي لها مستحقات على الحكومة العراقية بالدولار الامريكي.[40]، وكان أحد المقترحات الروسية التي تمت مناقشتها بين الطرفين هو انضمام العراق الى نظام مالي يعتمد على (اليوان الصيني) لتسهيل التجارة مع طهران وموسكو، الخاضعتين للعقوبات الامريكية، ومحاولة اقناع العراق بأن هذه الخطوات سوف توفر له بديلاً للدولار الأمريكي، وتساعده على التخفيف من آثار العقوبات الاقتصادية الامريكية، غير أن الخبراء الاقتصاديين العراقيين كان لهم رأي مغاير تماماً لمقترح الجانب الروسي، ووصفوا مقترح لافروف بأنه سيعيد بغداد الى عصر (التجارة بالمقايضة)، وأشاروا الى تجربة العراق السابقة عندما حاول النظام العراقي السابق قبل عام 2003 مبادلة الغذاء مقابل النفط مع بعض الدول وكيف فشلت فشلاً ذريعاً، كذلك فشل كل محاولات العراق السابقة في التعامل باليورو بدلاً من الدولار الأمريكي ولم يستطع العراق بناء اقتصاد سليم آنذاك.[41]،

ويمكن من خلال تحليل بيانات جدول (1) الوقوف على بعض المخاطر الاقتصادية التي قد يتعرض لها العراق على المدى القريب والمتوسط. من خلال تحليل بعض المؤشرات في الاقتصاد العراقي للمدة (2016 ـ 2022)، أي منذ أن دخل الاتفاق النووي الموقع بين ايران والدول الكبرى حيز التنفيذ في 15/يناير/2016، والذي يعرف بخطة العمل المشتركة والشاملة حتى آخر احصاءات رسمية صدرت عن الجهاز المركزي للإحصاء في العراق، وتقارير البنك المركزي العراقي.

جدول (1)

العراق مؤشرات اقتصادية مختارة للمدة (2020 ــ 2020)

المؤشر	السنة						
	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
التاتج الاجمالي المحلي بالاسعار الجارية بـ (ترليون دينار)	196,5	226,0	251,1	262,9	198,8	301,4	383,1
معدل النمو %	-5,5	11,2		-28.5		27,2	
نصيب الفرد من الناتج الاجمالي بالاسعار الجارية بـ (مليون دينار)	5,2	6,0	6,6	6,7	4,9	7,3	6,3
سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في السوق الموازي بـ (دينار)	1275	1258	1209	1196	1234	1474	1482
معدل التضخم %	1,2	0,5	0,2	-0,1	1,0	6,4	8,4
الاستثمار الاجنبي المباشر بـ (مليار دولار)	15,7	5,1	5,0	3,2	3,0	2,7	2,3
متوسط سعر برميل النفط (دولار/ برميل)	36	49,3	65,6	60,3	40,6	68,3	95,6

المصدر: جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للمدة (2016 ـ 2022) ،

وللوقوف على المخاطر التي تعرض لها الاقتصاد العراقي أو تلك التي من المحتمل أن يتعرض لها من جراء العقوبات الاقتصادية الامريكية ضد ايران لابد من استعراض وتحليل بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي المهمة، لبيان بعض التطورات السلبية في هذا الاقتصاد نتيجة العقوبات السالفة الذكر.

أولاً- المؤشرات المالية :

يشير كثير من الخبراء الاقتصاديين أن مخاطر المؤشرات المالية أكبر بكثير من مخاطر مؤشرات التجارة الخارجية على الاقتصاد الكلي لأي دولة؛ لأنها تؤدي الى العجز عن سد الديون المستحقة للشركات أو المؤسسات الاستثمارية المحلية والأجنبية، نتيجةً لعدم الاستقرار الاقتصادي، وتغير أسعار العملات والصرف، ويمكن استعراض بعض المؤشرات المالية التي تحقق أهداف البحث، وهي على النحو الآتي :

1- الناتج الاجمالي المحلي :

يتضح من تحليل معطيات الجدول أعلاه، أن هناك ارتفاع في الناتج الاجمالي المحلي العراقي بالأسعار الجارية، إذ سجل (196,5، 226,0، 251,1، 262,9، 198,8، 301,4، 383,1) على التوالي، للمدة من (2016 - 2022)، وبمعدلات نمو (10,8، 5,5-، 28,5-، 27,2)، ويعزى سبب الارتفاع في قيمة الناتج الاجمالي المحلي، الى ارتفاع أسعار النفط، والتي يعتمد الناتج الاجمالي المحلي العراقي بدرجة كبيرة عليها، باستثناء عام 2020، والذي شهد انخفاض في الناتج الاجمالي المحلي، بسبب انخفاض أسعار النفط، وارتفاع معدل التضخم، وانخفاض حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق، وظهور أزمة (كوفيد 19) كورونا، بينما يعزى سبب التذبذب في معدلات النمو للناتج الاجمالي المحلي، نظراً لتذبذب انتاجية ونمو النشاطات الاقتصادية في الدولة، ولذلك فإن الارتفاع في الناتج الاجمالي المحلي، على الرغم من تذبذب معدلات النمو يدل على أن الناتج الاجمالي المحلي العراقي كمؤشر اقتصادي لم يتأثر بالعقوبات الاقتصادية الامريكية على ايران خلال المدة من (2016 - 2022) باستثناء عام 2020 كما ذكرنا بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية، والذي للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها اليد الطولى في هذا الموضوع للضغط على بعض الدول المعارضة لسياسة واشنطن واخضاعها، فهي تستخدم هذه الورقة بين الحين والاخر للضغط على الدول التي يعتمد اقتصادها بدرجة كبيرة على عائدات بيع النفط، ومن أهم هذه الدول هي العراق وايران .

2- متوسط نصيب الفرد :

يشير الجدول ذاته أن هناك تذبذباً واضحاً في متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي للمدة (2016 - 2022)، إذ بلغ (5,2، 6,0، 6,6، 6,7، 4,9، 7,3، 6,3) على التوالي، ويعزى سبب هذا التذبذب، الى تذبذب أسعار بيع النفط العالمية، والتي لم تشهد استقراراً خلال هذه المدة، فضلا عن الاضطرابات الجيوسياسية العالمية، والاضطرابات السياسية والاجتماعية الداخلية التي مر بها العراق من صراع وتنافس على السلطة، وما رافقها من طعون في

نتائج الانتخابات البرلمانية، فضلا استفحال ظاهرة الفساد الاداري والمالي، وتذبذب أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي كل هذه الاسباب وغيرها أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تذبذب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار السياسي والاجتماعي ومن ثم الاقتصادي في الدولة، ولذلك فإن العقوبات الاقتصادية الأمريكية على ايران كانت لها تداعيات مباشرة على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وعلى ضعف أو قوة الدولة، فقد أثرت على استقرار العراق السياسي وخلقت حالة من عدم الانسجام في المواقف السياسية الداخلية والخارجية بين السياسيين العراقيين، إذ انقسم السياسيون العراقيون في مواقفهم بين مؤيد لسياسة ايران ورافض العقوبات للعقوبات الأمريكية عليها، وبين معارض للسياسة الايرانية سواء بالعلن أو الخفاء، ما احدث انشقاق اجتماعي وعدم تماسك للمجتمع العراقي، وبدا ذلك واضحاً في معظم الاحتجاجات الشعبية التي نددت بالتدخلات الايرانية في العراق، بينما يصفها الطرف الأخر بأنها مدعومة من واشنطن، ولذلك كان للسياسيين العراقيين دور كبير في تعبئة الجماهير ايديولوجياً لاتخاذ موقف مؤيدة لمواقفهم المنقسمة. أما على الصعيد الاقتصادي فقد انعكست الاحداث والتطورات السياسية والاجتماعية السالفة الذكر سلباً على استقرار الاقتصاد العراقي، ليصبح اقتصاداً هشاً وغير مستقراً ما أثر على متوسط نصيب الفرد، ومن ثم على سبل عيشه التي أصبحت تزداد تعقيداً يوماً بعد يوماً بسبب الغلاء وارتفاع أسعار السلع والمنتجات وارتفاع معدلات التضخم .

3ـ سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في السوق الموازي :

سبق وان ذكرنا سلفاً أن مخاطر المؤشرات المالية أكبر بكثير من مخاطر مؤشرات التجارة الخارجية على الاقتصاد الكلي، ولعل سعر صرف العملة في السوق الموازي أحد أهم المؤشرات المالية التي تحدث تطورات سلبية على اقتصاد الدولة وعلى قوة الدولة وعلاقاتها الخارجية، لأنها تؤثر سلباً وتؤدي الى اضطراب الاسواق وارتفاع أسعار السلع والخدمات، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض متوسط نصيب الفرد ، وضعف القدرة الشرائية للفرد واستفحال حالات الفقر والبطالة، وغيرها من المشكلات الاقتصادية السلبية، إذ تشير معطيات الجدول ذاته الى وجود حالة تذبذب واضحة في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوق العراقية للمدة (2016 ـ 2020)، إذ بلغ (1275، 1258، 1209، 1196، 1234، 1474، 1482) على التوالي، ويعزى سبب ذلك الى جملة من المشاكل الآنفة الذكر على رأسها غياب الاستقرار السياسي في العراق وتجدد الصراعات السياسية على السلطة بين الجماعات السياسية المشكلة للنظام السياسي العراقي بعد عام 2003، إذ يفتقد العراق الى قرارات سياسية داخلية وخارجية موحدة، كموقف حكومي رسمي أمام الدول الأخرى، وهذا ما سمح لكثير من الدول التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للعراق، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تتدخل في شؤون العراق الداخلية وعلاقاته الخارجية مع دول العالم، هذا الأمر أضر كثيراً بالاقتصاد العراقي وبتطور الاقتصاد وتنويع القاعدة الاقتصادية العراقية وبقوة الدولة العراقية، فعلى الرغم من أن العراق شهد خلال العقدين الماضيين فترات ارتفعت فيها أسعار النفط العالمية بدرجة كبيرة جدا، وكان بالإمكان الاستفادة من هذه الاموال ليكون العراق واحداً من أكبر الاقتصادات في المنطقة، غير أن التدخل في شؤون العراق الداخلية وسياسته الخارجية وفرض الاملاءات الامريكية

وغير الامريكية عليه، هو من ساعد في تدهور الاقتصاد العراقي، واضعاف قوة الدولة، وانتشار الفساد الاداري والمالي وضياع مليارات الدولات من عائدات بيع النفط العراقي.

4ـ معدل التضخم :

سجلت معدلات التضخم لأسعار المستهلك في العراق خلال السنوات الأخيرة نسباً مرتفعة جداً، مقابل انخفاض مستوى نمو الاجور ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي، إذ بلغت معدلات التضخم (1,2، 0,5، 0,2، – 0,1، 1,0، 6,4، 8,4) على التوالي للمدة (2016 ـ 2022)، ويعزى سبب الارتفاع في السنوات الأخيرة الى ارتفاع كل فقراته، بسبب الظروف الجيوسياسية العالمية، سيما وأن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الاستيرادات لتغطية الاستهلاك، فضلاً عن التقلبات في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي التي شهدها العراق في الآونة الأخيرة، والناتجة عن الاجراءات الاقتصادية الامريكية العقابية على البنك المركزي العراقي، وبعض المصارف العراقية المتهمة من قبل واشنطن بتهريب العملة الى ايران وسوريا وروسيا ودول أخرى، لذلك عملت الولايات المتحدة على خفض تدفق الدولار الى البنك المركزي العراقي كتدابير اقتصادية احترازية لمنع عمليات غسيل الأموال وتهريب الدولار الى ايران، واجبار العراق على فتح منصة الكترونية لبيع الدولار وربط التدفقات المالية بنظام سويفت المالي العالمي بهدف مراقبة تدفق الدولارات الامريكية من العراق الى الدول المشمولة بالعقوبات الأمريكية ولوائح عقوبات مجلس الأمن الدولي ومن بينها ايران التي ترتبط مع العراق بعلاقات اقتصادية استراتيجية، لاسيما بعد عام 2003، هذه الاجراءات الصارمة أحدثت تقلبات في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي وأدت الى شحة بالدولارات في السوق العراقية وعدم استقرار أسعارها صعوداً ونزولاً، مما أدى الى أرباك حركة السوق العراقية، وجعل التجار العراقيين يتخوفون من الوقوع بخسائر مالية كبيرة، الأمر الذي دفعهم الى رفع أسعار السلع والمنتجات الى ضعف أسعارها بمرتين ونصف تقريباً، مقابل ضعف القدرة الشرائية للمواطنين، والانخفاض الملحوظ في متوسط نصيب الفرد في السنوات الأخيرة، بسبب الانخفاض التدريجي بأسعار بيع النفط العالمية، والاضطرابات الجيوسياسية التي يشهدها العالم، لاسيما الحرب الروسية الأوكرانية والانقسام العالمي بين مؤيدين وبين معارضين للحرب، فضلاً عن مشكلة التغير المناخي العالمي، كل هذه التطورات السياسية والاقتصادية السلبية وغيرها أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في ارتفاع معدلات التضخم في العراق بشكل كبير جداً، فكانت انعكاساته وخيمة على المواطنين الفقراء وتدهور مستوياتهم المعيشية الى درجة كبيرة، الأمر الذي دفع الحكومة الى ايجاد حلول فعالة للتخلص من هذه الازمة الاقتصادية التي يمكن ان تهدد استقرار الدولة بل والنظام السياسي العراقي بأكمله، عن طريق القيام بمفاوضات جدية مع واشنطن بشأن اعادة ضخ الدولار الامريكي في الاسواق العراقية وسبل المحافظة على استقراره، وكذلك قامت الحكومة ببعض الاجراءات الاصلاحية للحد من مستويات الفقر ودعم الأسر الفقيرة منها تخصيص مبالغ مالية كبيرة لدعم برنامج الرعاية الاجتماعية، ودعم توافر بعض المواد والسلع الغذائية في الاسواق العراقية بأسعار متوازنة ومراقبة اسعار بيع المواد الغذائية في الاسواق العراقية ومحاسبة التجار الجشعين الذين يعبثون باستقرار السوق العراقية ويرفعون الاسعار، لكن كل هذه الاجراءات الحكومية وغيرها لم تؤدي الى خفض معدلات التضخم المرتفعة، إذ لاتزال الطبقات الفقيرة والمتوسطة الى الوقت

الحاضر تعاني من الارتفاع الفاحش في اسعار السلع والمواد، فعلى الرغم من جميع هذه الاجراءات، ظلت معدلات التضخم المحلي في العراق قائمة ومستقرة، لاسيما بعد انخفاض قيمة الدينار العراقي في نهاية عام 2020، وبلغت ذروتها في عامي 2021، و 2022 لتسجل (6,4 ، 8,4) على التوالي، واستمر الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والطاقة، كما لاتزال أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار مرتفعة، ولم تستطيع الحكومة الحالية خفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار، والذي كان جزء من برنامجها الانتخابي قبل تسنمها للسلطة ، ولذلك فإن المخاطر الجيوسياسية على الاقتصاد العراقي، وعلى قوة الدولة واستقرار نظامها السياسي لا تزال قائمة في ظل ارتباط الاقتصاد العراقي بركب الاقتصاد الامريكي، وتدخل واشنطن المستمر في شؤن العراق الداخلية والخارجية والتهديد بمعاقبة العراق اقتصادياً وتجميد مبالغ كبيره من أرصدته المالية في البنوك العالمية في حال خرج عن مسار السياسة الامريكية .

5ـ الاستثمار الاجنبي المباشر :

ينظر الى الاستثمار الاجنبي المباشر في أي دولة على أنه مقياس للتطور الاقتصادي، وهو مقياس لملكية الأجانب من الأصول الانتاجية في دولة ما، وبالنسبة للعراق يلاحظ أن هناك انخفاض وتراجع واضح في نسب الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق خلال المدة (2016 ـ 2022)،إذ بلغ (15,7، 5,1، 5,0، 3,2، 3,0، 2,7، 2,3)على التوالي، ويعزى سبب هذا التراجع الى جملة أسباب تمت الاشارة اليها سلفاً، أهمها اضطراب وتذبذب الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق، والذي أثر بدوره بشكل كبير على قدوم رأس المال الاجنبي الى العراق، لذلك اقتصرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على قطاع النفط والغاز العراقي، الذي أوكلته عقود التراخيص العراقية الى بعض الشركات الأمريكية والصينية التي تمتلك حصة الأسد من الاستثمارات في هذا القطاع، وكذلك بعض الشركات الروسية والهندية والكورية والايرانية والاماراتية وغيرها التي تقل نسبة مساهمتها من الاستثمارات في هذا القطاع عن الولايات المتحدة والصين، هذه الشركات النفطية العملاقة على الرغم من كونها محمية من شركات أمنية عالمية أو حماية حكومية مشددة، غير أنها كثيراً ما تتعرض لتهديدات وابتزاز من قبل جماعات خارجة عن القانون أو تتعرض الى ايقاف أعمالها في حقول استخراج وانتاج النفط والغاز في بعض المحافظات العراقية كلما تعرضت الدولة الى اضطرابات واحتجاجات شعبية داخلية للمطالبة بوظائف وتحسين الواقع المعاشي للطبقات الفقيرة. كل هذه التحديات التي تواجه الاستثمار الاجنبي في العراق، وغيرها أدت الى انخفاضه وتراجعه، وأضرت بالاقتصاد العراقي وعملت على تأخر نموه وتطوره، وهذا من الناحية الجغرافية السياسية يعد عامل ضعف في قوة الدولة ويؤثر على علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى.

6ـ متوسط سعر برميل النفط :

يواجه العراق والاقتصاد العراقي تحديا اقتصاديا خطيراً ومستمراً يشكل تأثير كبير على مكانة الدولة وعلى استقرار نظامها السياسي، يتمثل في الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط بين الحين والأخر، لا سيما وان الاقتصاد العراقي يعتمد بأكثر من 90% على عائدات النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة، ومع التقلب والهبوط المفاجئ بأسعار النفط العالمية، يصبح

العراق مجبراً على خفض صادراته من النفط، الأمر الذي يعرضه الى أزمات اقتصادية شديدة جداً، تجعل الحكومة محرجة في تنفيذ التزاماتها أمام شعبها، لا سيما صرف رواتب الموظفين الذي أخذت أعدادهم تتضاعف بشكل ملفت للنظر في ظل تراجع قيمة الناتج الاجمالي المحلي الذي تساهم فيه القطاعات الاخرى غير قطاع النفط .

ويلاحظ أن هناك تذبذب واضح في متوسط سعر برميل النفط الخام خلال المدة (2016 ـ 2022)،

إذ بلغ (36، 49,3، 65,6، 60,3، 40,6، 68,3، 95,6)على التوالي، ويعزى هذا التذبذب كما ذكرنا سلفاً الى اضطراب الظروف الجيوسياسية العالمية، والتي أدت الى انهيار أسعار النفط العالمية وانخفاضها الى أقل قيمة لها خلال الأعوام (2016، 2017، 2020) لتسجل (36، 49,3، 40,6) على الترتيب، مما ولدت تبعات سلبية وخطيرة على الاقتصاد العراقي، لا سيما الازمة المالية الاخيرة التي تعرض لها العراق في عام 2020، والتي رافقت تعرض العالم أجمع الى أزمة (كوفيد19) كورونا، وحاجة الدول الكبيرة الى مبالغ مالية ضخمة لشراء المستلزمات الطبية اللازمة، وتوفير المناخ الصحي الملائم، والرعاية الصحية المتقدمة لإنقاذ شعوبها من هذا المرض الفتاك، ولأن قطاع النفط يشكل حجر الزاوية في الاقتصاد العراقي وعموده الفقري؛ فإن انهيار أسعار النفط يؤثر على قوة الدولة وعلى تطور قدراتها وعلاقاتها وقوة قرارها السياسي الخارجي .

جميع هذه المؤشرات التي استعرضها البحث في جدول (1) تؤكد بأن الاقتصاد العراقي لا يزال اقتصاداً هشاً وضعيفاً لا يستطيع مواجهة الازمات الاقتصادية المفاجئة، وكان الهدف من استعراضها هو ربط هذه المخاطر والتحديات بالمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد العراقي مستقبلاً، في حال استمرت العقوبات الامريكية على ايران واستمرار التوتر بين الدولتين وجعل العراق ساحة صراع لتصفية الحسابات،

ثانياً- مؤشر التجارة الخارجية :

يرتبط العراق بعلاقات تجارية استراتيجية مع ايران، لا سيما بعد عام 2003، ويلاحظ أن مستوى العلاقات التجارية بين الدولتين قد ارتفع بشكل ملحوظ في السنوات الاخيرة، ومن خلال تحليل بيانات جدول(2) يتضح أن حجم التجارة بين الدولتين بلغ (1,885,284,786) مليار دولار أمريكي عام 2016، ارتفع الى (8,758,355,798) مليار دولار عام 2017، بزيادة بلغت قيمتها (6,873,071,012) مليار دولار، وبتغير نسبي بلغ (364,56%)، ثم انخفض الى (4,065,927,669) مليار دولار عام 2018، أي بفارق (4,692,428,129−) مليار دولار، وبتغير نسبي بلغ (53,57%)، ثم انخفض الى (2,603,971,208) مليار دولار عام 2019، بفارق (1,461,956,461−) مليار دولار، وبتغير نسبي بلغ (35,95%)، ثم انخفض الى (1,293,841,830) مليار دولار عام 2020، أي بفارق (1,310,129,378) مليار دولار، وبتغير نسبي بلغ(50,31%)، ثم ارتفع الى (2,172,616,209) مليار دولار عام 2021، وبفارق زيادة بلغ (878,774,379)، وبتغير نسبي بلغ(67,91%)، ثم ارتفع الى (3,845,040,510) مليار دولار عام 2022، بفارق زيادة بلغ (1,672,424,301) مليار دولار، وبتغير نسبي بلغ (76,97%).

مما تقدم يتضح أن هناك تبايناً واضحاً في قيم حجم التجارة بين الدولتين خلال المدة (2016 ـ 2022)، وقد سجل أعلى قيمة له في عام 2017 مقارنة مع بقية الأعوام خلال المدة الآنفة الذكر، بينما سجل عام 2020 أخفض قيمة لحجم التجارة بين الدولتين، ويعزى ارتفاع قيمة حجم التجارة في عام 2017 الى ارتفاع أسعار النفط العالمية مقارنة بعام 2016، والتي أدت الى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي، والذي أدى الى ارتفاع القدرة الشرائية، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والمواد الغذائية المستوردة من ايران، بينما يعزى انخفاض قيمة حجم التجارة في عام 2020 الى الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها الدولتين على أثر انخفاض أسعار النفط العالمية، وظهور أزمة (كوفيد19) كورونا، مما أدى الى انخفاض حجم الاستيرادات العراقية من ايران، كما ينبغي الاشارة الى حقيقة هامة مفادها: أن ارتفاع حجم التجارة البينية بين العراق وايران ناتج عن ارتفاع قيمة الاستيرادات العراقية من ايران، إذ لا تشكل قيمة صادرات العراق الى ايران ثقل اقتصادي مهم يرفد الناتج الاجمالي المحلي العراقي، وهذا الأمر يظهر بشكل واضح في حجم العجوزات والخلل في الميزان التجاري بين الدولتين، ومؤشر معدل التغطية، الذي يدل على أن تغطية صادرات العراق الى ايران لم تتجاوز نسبتها (1%)، ولذلك فإن الاقتصاد الايراني يرتكز بدرجة كبيرة على الاقتصاد العراقي، بينما يعزى سبب التذبذب في قيم حجم التجارة بين الدولتين الى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة التي مرت بها كلتا الدولتين خلال هذه المدة، والتي هي انعكاس للظروف القاسية التي سبقت هذه المدة من حروب وصراعات سياسية دخلت فيها الدوليتين فيما بينهما أو حتى مع دول أخرى، الأمر الذي تسبب في تعرض الدولتين الى عقوبات اقتصادية قاسية من قبل مجلس الأمن الدولي بدفع من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الاستراتيجيين الاعضاء في هذا المجلس، مما أثر كثيراً على اقتصاد الدولتين اللتين تصنفان من أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم. جدول (2).

جدول (2)

تطور حجم التجارة بين العراق وايران للمدة (2016 ـ 2022) بـ (مليار دولار امريكي)

السنة	الاستيرادات	النسبة %	الصادرات	النسبة %	حجم التجارة	معدل التغطية	الميزان التجاري
2016	1,884,951,256	4,1	333,530	0,4	1,885,284,786	0,01	-1,884,617,726

2017	8,757,648,755	30,7	707,043	0,2	8,758,355,798	0,00	-8,756,941,713
2018	4,065,905,169	11,9	22,500	0,0	4,065,927,669	0,00	-4,065,882,669
2019	2,593,695,043	14,2	10,276,165	0,3	2,603,971,208	0,00	-2,583,418,878
2020	1,278,307,170	9,2	15,534,660	0,4	1,293,841,830	1,21	-1,262,772,510
2021	2,169,341,209	20,2	3,275,000	0,1	2,172,616,209	0,15	-2,166,066,209
2022	3,829,023,010	23,1	16,017,500	0,3	3,845,040,510	0,04	-3,813,005,510

المصدر: جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للمدة (2016 ـ 2022) ،

وللوقوف على قائمة أهم الشركاء التجاريين للعراق بغية تحديد موقع ايران كشريك استراتيجي أو غير استراتيجي للعراق من بين أهم خمس شركاء من خلال بيان وتحديد نسبة اعتماد الاقتصاد العراقي على الاقتصاد الايراني، لابد لنا من استعراض نسبة استيرادات العراق غير النفطية من هذه الدولة مقارنةً بالشركاء التجاريين الآخرين للمدة (2016 ـ 2022)

بهدف معرفة مدى انعكاس الضرر الذي يمكن أن تسببه العقوبات الامريكية ضد ايران على الاقتصاد العراقي، وعلى سكان العراق، ومن ثم على قوة الدولة. وكما موضح في الجداول (3-9)، والأشكال (3-9).

جدول (3)

نسبة الاستيرادات (غير النفطية) حسب المنطقة الجغرافية لأهم خمس شركاء تجاريين للعراق لسنة 2016

المرتبة	المنطقة الجغرافية	النسبة
1	الصين	36.3
2	الاردن	13.9
3	الاتحاد الاوربي	13.1
4	كوريا الجنوبية	9.5
5	ايران	4.1

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاءات التجارة، تقرير الاستيرادات لسنة 2016.

شكل (3)

نسبة الاستيرادات (غير النفطية) حسب المنطقة الجغرافية لأهم خمس شركاء تجاريين للعراق لسنة 2016

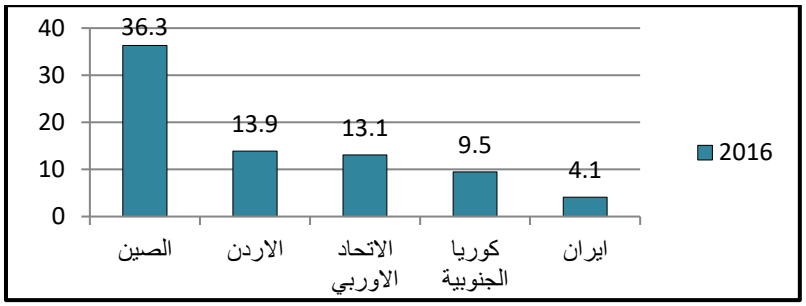

المصدر: جدول(3) .

جدول (4)

نسبة الاستيرادات (غير النفطية) حسب المنطقة الجغرافية لأهم خمس شركاء تجاريين للعراق لسنة 2017

المرتبة	المنطقة الجغرافية	النسبة
1	ايران	30.1
2	ايطاليا	11.4
3	الصين	11.1
4	كوريا الجنوبية	9.6
5	تركيا	5.6

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاءات التجارة، تقرير الاستيرادات لسنة 2017.

شكل (4)

نسبة الاستيرادات (غير النفطية) حسب المنطقة الجغرافية لأهم خمس شركاء تجاريين للعراق لسنة 2017

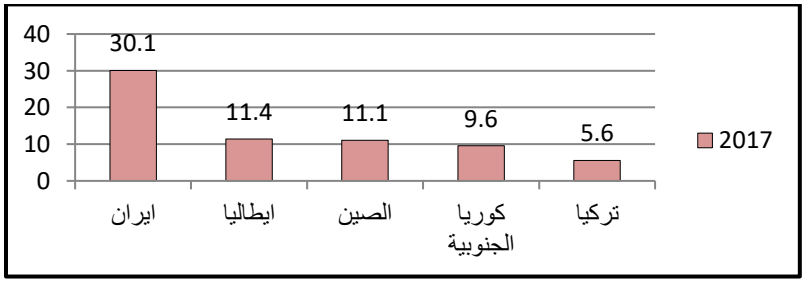

المصدر: جدول(4) .

جدول (5)

نسبة الاستيرادات (غير النفطية) حسب المنطقة الجغرافية لأهم خمس شركاء تجاريين للعراق لسنة 2018

المرتبة	المنطقة الجغرافية	النسبة
1	الصين	26.2
2	ايران	11.9
3	الولايات المتحدة	9.8
4	كوريا الجنوبية	6.5
5	روسيا	6.4

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاءات التجارة، تقرير الاستيرادات لسنة 2018.

شكل (5)

نسبة الاستيرادات (غير النفطية) حسب المنطقة الجغرافية لأهم خمس شركاء تجاريين للعراق لسنة 2018

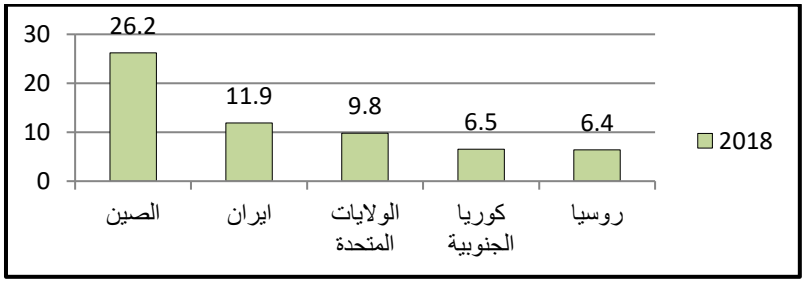

المصدر: جدول(5) .

جدول (6)

نسبة الاستيرادات (غير النفطية) حسب المنطقة الجغرافية لأهم خمس شركاء تجاريين للعراق لسنة 2019

المرتبة	المنطقة الجغرافية	النسبة
1	الصين	27.1

2	ايران	14.3
3	كوريا الجنوبية	10.2
4	الولايات المتحدة	7.8
5	اليابان	3.4

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاءات التجارة، تقرير الاستيرادات لسنة 2019.

شكل (6)

نسبة الاستيرادات (غير النفطية) حسب المنطقة الجغرافية لأهم خمس شركاء تجاريين للعراق لسنة 2019

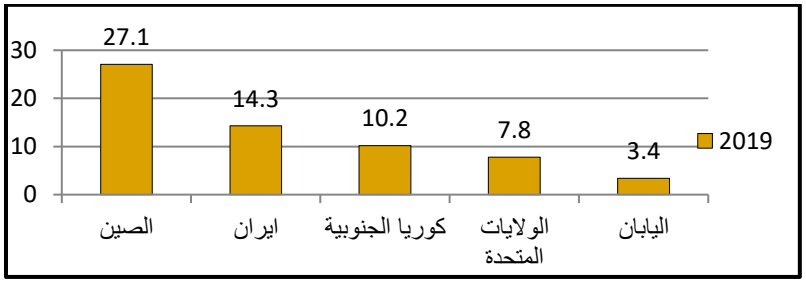

المصدر: جدول(6) .

جدول (7)

نسبة الاستيرادات (غير النفطية) حسب المنطقة الجغرافية لأهم خمس شركاء تجاريين للعراق لسنة 2020

المرتبة	المنطقة الجغرافية	النسبة
1	الصين	15.8
2	كوريا الجنوبية	14.3

3	أوكرانيا	11.1
4	ايران	9.2
5	الولايات المتحدة	7.1

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاءات التجارة، تقرير الاستيرادات لسنة 2020.

شكل (7)

نسبة الاستيرادات (غير النفطية) حسب المنطقة الجغرافية لأهم خمس شركاء تجاريين للعراق لسنة 2020

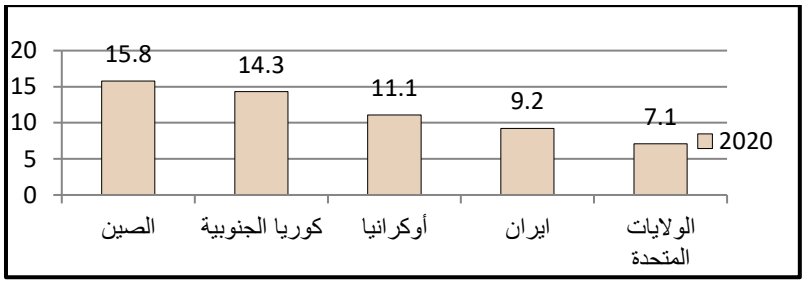

المصدر: جدول(7) .

جدول (8)

نسبة الاستيرادات (غير النفطية) حسب المنطقة الجغرافية لأهم خمس شركاء تجاريين للعراق لسنة 2021

المرتبة	المنطقة الجغرافية	النسبة
1	الصين	22.1
2	ايران	20.4
3	أوكرانيا	7.5
4	الولايات المتحدة	6.7

5	الهند	6

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاءات التجارة، تقرير الاستيرادات لسنة 2021.

شكل (8)

نسبة الاستيرادات (غير النفطية) حسب المنطقة الجغرافية لأهم خمس شركاء تجاريين للعراق لسنة 2021

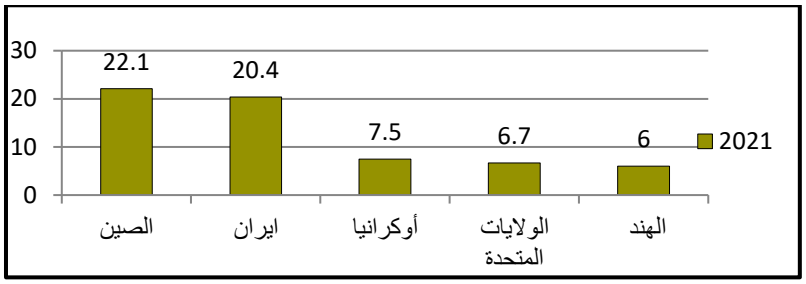

المصدر: جدول(8) .

جدول (9)

نسبة الاستيرادات (غير النفطية) حسب المنطقة الجغرافية لأهم خمس شركاء تجاريين للعراق لسنة 2022

المرتبة	المنطقة الجغرافية	النسبة
1	ايران	36.3
2	الصين	13.9
3	مناطق آسيوية أخرى	13.1
4	الولايات المتحدة	9.5
5	كوريا الجنوبية	4.1

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاءات التجارة، تقرير الاستيرادات لسنة 2022.

شكل (9)

نسبة الاستيرادات (غير النفطية) حسب المنطقة الجغرافية لأهم خمس شركاء تجاريين للعراق لسنة 2022

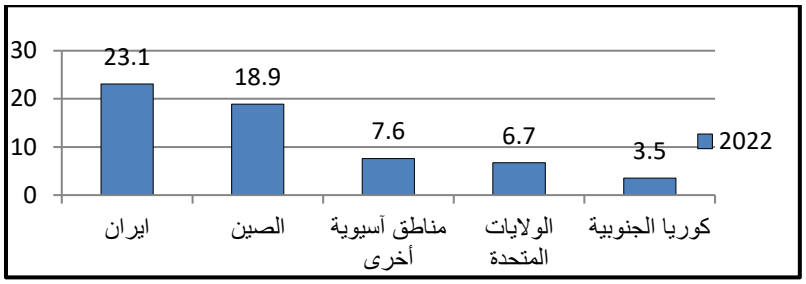

المصدر: جدول(9) .

ومن خلال تحليل بيانات الجداول والأشكال أعلاه، يتضح أن ايران واحدة من أهم الشركاء التجاريين الاستراتيجيين للعراق؛ نظراً لكونها تربعت على المرتبة الأولى كأهم شريك تجاري للعراق خلال العامين (2017، 2022)، كما احتلت المرتبة الثانية كأهم شريك تجاري بعد الصين خلال الأعوام الثلاثة (2018، 2019، 2021)، فيما لم تخرج ايران عن قائمة أهم خمس شركاء تجاريين للعراق خلال المدة (2016 ـ 2022)، وهذا مؤشر على قوة الارتباط الاقتصادي بين الدولتين من جانب، ومن جانب آخر فإن احتلال ايران للمرتبة الأولى لمرتين والمرتبة الثانية لثلاث مرات كأهم شريك تجاري هو مؤشر على تبعية العراق الاقتصادية الى ايران والاعتماد الكبير على الاستيرادات الايرانية الى الحد الذي يمكن أن يعرض اقتصاد الدولتين الى الاختلال في حال تدهورت التجارة الخارجية بين الدولتين، وسوف تنعكس آثاره على المواطن العراقي، لاسيما وإن معظم الاستيرادات العراقية من ايران عبارة عن مواد غذائية بأسعار مناسبة جداً للمواطنين البسطاء مقارنةً بالمواد المستوردة من دول أخرى، وقد عملت حالة من التوازن في أسعار المواد الغذائية في السوق العراقية على الرغم من أنها متوسطة الجودة، فضلاً عن تأثر فرص العمل التي يحصلون عليها المواطنين العراقيون في مجال التجارة بين الدولتين سواء كان سائقي مركبات الحمل أو النقل أو عمال الشحن والتفريغ أو الموظفين الذين يعملون في مصانع تعتمد على مواد أولية لصناعة السيارات تابعة للمؤسسة الحكومية التي تعرف بالشركة العامة لصناعة السيارات، وآخرين أصحاب محال يستوردون المواد الاحتياطية للسيارات الايرانية، وبائعي السلع الزراعية، والعاملين في شركات النقل والسياحة وغيرهم، إذ لا يزال الاقتصاد العراقي في قبضة دائرة من الهشاشة ذاتية الاستدامة خلال العقدين الماضيين، نتيجة التقلبات في أسعار النفط، وتدهور قطاع الزراعة الذي يعد ثاني أكبر مساهم في الناتج الاجمالي المحلي بعد النفط، بسبب التغيرات المناخية والجفاف وندرة المياه التي أخذت تهدد عيش آلاف المزارعين،.[42] كما تسبب انعدام الامن وعدم الاستقرار السياسي في انخفاض نسبة الاستمارات الخاصة وفرض ضغوطات على الدولة، ولا تزال الضغوط الجيوسياسية ومخاطر الاحتجاجات الشعبية وضعف المؤسسات

والفساد الاداري والمالي تشكل عقبات هائلة أمام تحقيق الاصلاحات الاقتصادية في العراق.[43]، كما يتفق الخبراء على أن القطاع العام في العراق متضخم ويفتقر الى الكفاءة، فمنذ عام 2003 قامت الحكومة بتوسيع القطاع العام بشكل كبير لمواجهة تحدي التضخم الكبير في أعداد الشباب، ووظفت قرابة (1,200,000) موظف، لتقع في مشكلة التضخم الوظيفي، فبحلول نهاية عام 2020، وصل عدد الموظفين الى (4,500,000) موظف.[44]، وهو الأعلى من بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2022، والأعلى عالمياً، حسب تقرير مؤسسة مستقبل العراق، إذ تشير بيانات التقريرين الى أن موظفي القطاع العام يمثلون (37%) من اجمالي القوى العاملة في الدولة.[45]، هذا التضخم الكبير في عدد الموظفين العراقيين سوف يستنزف الخزينة العراقية مستقبلاً بالتزامن مع التعيينات الاخيرة التي اضافتها الحكومة العراقية على القطاع العام في عام 2023 البالغ عددها (370) الف موظف، التي انتقدها كثير من المراقبين على اعتبار أنها كانت تحمل غايات سياسية أكثر من أهميتها في رفد وبناء اقتصاد الدولة؛ لأنها سوف تقوض خزانة الدولة.

ومن المتوقع أن يتحول رصيد المالية العامة الاجمالي في المستقبل القريب الى عجز بحسب توقعات الخبراء الاقتصاديين في حال عدم قيام الحكومة بإصلاحات هيكلية في القطاع الاقتصادي العراقي والاستفادة من عائدات النفط الحالية الكبيرة لتنويع القاعدة الاقتصادية العراقية، وخلاف ذلك سوف تتجاوز النفقات المدفوعة بفاتورة الأجور ثلث الناتج المحلي الاجمالي، إذ بدون الاصلاحات سوف يظل العجز المالي الأولي غير النفطي أعلى بمعدل 63% من العجز المالي النفطي.[46]، ولأن العراق وقع في كثير من الاحيان في مرمى نيران التوترات الاقليمية والدولية التي تشمل ايران والسعودية واسرائيل والولايات المتحدة، يدرك الزعماء العراقيون جيداً أن استقرار العراق سياسياً واجتماعياً واقتصادياً يعتمد على السلام الاقليمي، فضلاً عن تعزيز علاقاته مع جيرانه، ولذلك فإن عدم استقرار ايران بسبب العقوبات التي فرضتها عليها الولايات المتحدة يعني لا استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي في العراق.[47]، من ذلك كان للعراق مصلحة دائمة في تبني دور الوسيط الاقليمي، ولكن من دون قيام الحكومة بإصلاحات مالية حقيقية في الاقتصاد العراقي سوف تتقلص فوائض المالية العامة في المستقبل ويحتمل أن تتحول الى عجز في ظل الانخفاض المتوقع في أسعار النفط وعجز أولي كبير غير نفطي خلال السنوات القادمة (2025، 2026)، فبمجر استنفاذ المدخرات المتوفرة سيتعين تمويل العجز المالي بالاستدانة، إذ يتوقع أن يؤدي مزيج الصدمات الاقتصادية المجتمعة الى ارتفاع مسار الدين ليصل الى (82,1%) من الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام 2027 .[48]

<u>الاستنتاجـات</u> :

1. تجديد الولايات المتحدة لاستراتيجيتها العقابية الاقتصادية ضد ايران خلال القرن الحادي والعشرين بعد أن تأكد لها عدم فعالية الاستراتيجيات العقابية السابقة، لتركز على العقوبات الاقتصادية المالية أكثر من تركيزها على العقوبات الاقتصادية التجارية.

2ـ إن عدم قدرة الحكومات العراقية المتعاقبة على ايقاف تدخل الولايات المتحدة في سياسة البنك المركزي العراقي، وقيامها بفرض عقوبات عليه، ومعاقبة كثير من البنوك العراقية، والتحكم في توفر الدولار الامريكي وشحته في الأسواق العراقية الموازية، هو مؤشر على محدودية خيارات العراق في مفاوضاته مع الولايات المتحدة التي لم تستند الى اتفاقية الاطار الاستراتيجي، كذلك هو مؤشر على حجم المخاطر السياسية والاقتصادية التي يمكن ان تتعرض لها الدولة العراقية في المستقبل.

3ـ لم تفلح جميع الاجراءات الحكومية بخفض معدلات التضخم المرتفعة، إذ لاتزال الطبقات الفقيرة والمتوسطة الى الوقت الحاضر تعاني من الارتفاع الفاحش في اسعار السلع والمواد، فعلى الرغم من جميع هذه الاجراءات، ظلت معدلات التضخم المحلي في العراق قائمة ومستقرة، لاسيما بعد انخفاض قيمة الدينار العراقي في نهاية عام 2020، وبلغت ذروتها في عامي 2021، و 2022 لتسجل (6,4 ، 8,4) على التوالي، واستمرار الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والطاقة. وهو مؤشر خطير يهدد استقرار الدولة .

4ـ إن ارتفاع حجم التجارة البينية بين العراق وايران ناتج عن ارتفاع قيمة الاستيرادات العراقية من ايران، إذ لا تشكل قيمة صادرات العراق الى ايران ثقل اقتصادي مهم يرفد الناتج الاجمالي المحلي العراقي، وهذا الأمر يظهر بشكل واضح في حجم العجوزات والخلل في الميزان التجاري بين الدولتين، ومؤشر معدل التغطية، الذي يدل على أن تغطية صادرات العراق الى ايران لم تتجاوز نسبتها (1%)، ولذلك فإن الاقتصاد الايراني يرتكز بدرجة كبيرة على الاقتصاد العراقي.

5ـ تعد ايران واحدة من أهم الشركاء التجاريين الاستراتيجيين للعراق؛ نظراً لكونها تربعت على المرتبة الأولى كأهم شريك تجاري للعراق خلال العامين (2017، 2022)، كما احتلت المرتبة الثانية كأهم شريك تجاري بعد الصين خلال الأعوام الثلاثة (2018، 2019، 2021)، فيما لم تخرج ايران عن قائمة أهم خمس شركاء تجاريين للعراق خلال المدة (2016 ـ 2022)، وهذا مؤشر على قوة الارتباط الاقتصادي بين الدولتين من جانب، ومن جانب آخر فإن إحتلال ايران للمرتبة الأولى لمرتين والمرتبة الثانية لثلاث مرات كأهم شريك تجاري هو مؤشر على تبعية العراق الاقتصادية الى ايران والاعتماد العراقي الكبير على الاستيرادات الايرانية الى الحد الذي يمكن أن يعرض اقتصاد الدولتين الى الاختلال في حال توقفت التجارة الخارجية بينهما.

6ـ تضخم القطاع العام في العراق، إذ وصل عدد الموظفين عام 2022 الى (4,500,000) موظف، وهو الأعلى عالمياً، بحسب تقريري صندوق النقد الدولي ومؤسسة مستقبل العراق الذين أكدا أن موظفي القطاع العام يمثلون (37%) من اجمالي القوى العاملة في الدولة، هذا التضخم الكبير ستكون انعكاساته خطيرة على الاقتصاد العراقي؛ وعلى الدولة ككل، نظراً لأن القطاع الخاص في العراق لا يزال الى الآن يواجه تحديات كبيرة ومتنوعة.

7ـ من دون قيام الحكومة العراقية بإصلاحات مالية حقيقية في الاقتصاد العراقي سوف تتقلص فوائض المالية العامة في المستقبل ويحتمل أن تتحول الى عجز مالي أولي غير نفطي أعلى بمعدل (63%) من العجز المالي النفطي في ظل

الانخفاض المتوقع في أسعار النفط وتفاقم العجز المالي الأولي غير النفطي خلال السنوات القادمة (2025، 2026)، فبمجر استنفاد المدخرات المتوفرة سيتعين تمويل العجز المالي بالاستدانة، إذ يتوقع أن يؤدي مزيج الصدمات الاقتصادية المجتمعة الى ارتفاع مسار الدين ليصل الى (82,1%) من الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام 2027.

المقترحـــات:

1ـ اعتماد استراتيجيات فاعلة تضمن حلولاً عاجلة وأخرى متوسطة وطويلة الأمد تهدف الى تعزيز الثقة بالاقتصاد العراقي، وتوفير الإمكانات اللازمة للنهوض بالاقتصاد العراقي وتجاوز الأزمات المالية المستمرة.

2ـ على البنك المركزي العراقي مراقبة الضغوط التضخمية المحلية المتزايدة عن كثب، وايجاد معالجات لها في حال اشتدت حدتها من خلال تخفيض بعض المبادرات المالية مثل: منح القروض أو دعم المشاريع الصغيرة والكبيرة واعادة هيكلة بعض البنوك المملوكة للدولة ومكافحة عمليات غسيل الأموال وغيرها من الاجراءات لتعزيز استقرار القطاع المالي وتسهل تنمية القطاع الخاص.

3ـ تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تقلبات أسعار النفط، والاستفادة من العائدات المرتفعة في اعادة بناء الاقتصاد العراقي، إذ يمكن الاستفادة من الاحتياطات المالية كوسيلة حماية ضد الانخفاضات المفاجئة.

4ـ وضع سياسات في الأمد القريب تركز على معالجة أزمة تكاليف المعيشة، ومكافحة الفساد الاداري والمالي في مؤسسات الدولة، وتوفير قسم كبير من عائدات النفط في وقت الرخاء ضمن صندوق حماية الفئات الضعيفة من ارتفاع تكاليف المعيشة للتخلص من تأثير الازمات المالية المفاجئة على هذه الفئات.

5ـ زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية الخارجية في ظل تزايد احتياجات الانفاق الاجتماعي، ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق والتكيف مع تغير المناخ، وانتشال فئة كبيرة من السكان لا تزال تعيش بالفقر.

Research margins:

1- Nikolay. Anguelov, Economic Sanctions: An Overview, Economic S 4 anctions vs. Soft Power, book pdf, publisher, Springer Nature, 2015,p**4**.
2- Peter Wallensteen, A Century of Economic Sanctions: A Field Revisited, Uppsala Peace Research Papers No. 1 Department of Peace and Conflict Research Uppsala University, Sweden, Printed in Sweden by Universite tstryckeriet, Uppsala 2000, pdf, p**1**.
3- David A. Baldwin, The Sanctions Debate and the Logic of Choice, International Security,International Security The MIT Press و Vol 24, No3, 1999/2000, pp**80-117**.
4- John Forrer, Economic Sanctions Sharpening a Vital Foreign Policy Tool, Atlantic Council, global business & economics program, Issue Brief, june 2017, pdf, p**6**.

5- Ethan Kessler, Working Paper: How Economic Sanctions are Used in U.S. Foreign Policy, Lester Crown Center on US Foreign Policy, pdf, March 2022, p**4**.

6- T.Clifton Morgan, Navin Bapat, Yoshiharu Kobayashi, Threat and Imposition of Economic Sanctions 1945-2005: Updating the TIES dataset. Conflict Management and Peace Science, , pdf, Universty of leeds- UK, July 2013, P**5**.

7- Brahima Coulibaly et al, Reference Sheet on Economic Sanctions, The Brookings Institution pdf, 2023, p**1**.

8- Johannes Blad, Economic Sanctions and Repression The effect of economic sanctions on repression conditional on levels of democracy, Department of Peace and Conflict Research, Peace and Conflict Studies C, Uppsala University, January 2019, pdf, p**3**.

9- Delia Sánchez Castillo, Freezing Financial Assets in the United States and in Mexico: Contrasts in Constitutionality and Legal Parallels, Mexican Law Review, vol. Xi, No. 2, 2019, p**118-120**.

10- Joy Gordon, Smart Sanctions Revisited, Carnegie Council for Ethics in International Affairs, vol 35, no.3, 2011, pp324.

11- William H. Kaempfer & Anton D. Lowenberg, the Political Economy of Economic Sanctions, book, Chapter 27, Elsevier B.V., 2007, p869-878.

12- Govemment of Canada, Types of penalties, 2024-02-08, Available online at:

https://2u.pw/y7TjWxJ

13- Tuğba Bayar, European Arms Embargo, Springer Nature Switzerland AG, Chapter · February 2023, pdf, p**1**.

14- Belfer Center for Science and International Affairs, Sanctions Against Iran: A Guide to Targets, Terms, and Timetables Addendum to: Decoding the Iran Nuclear Deal,Copyright , President and Fellows of Harvard College Printed in U.S.A (April 2015),p**36**.

15- Gary Clyde Hufbauer, et al., Case Studies in Economic Sanctions and Case 84-1, Peterson Institute for International Economics. UN, US [EU] v. Iran, pdf,p1.

16- David H. Sump, A ‘‘No-Frills’’ Primer on Iran Sanctions, Vol. 11, No. 2 Benedict’s Maritime Bulletin, Second Quarter 2013, p**66**.

17- Akbar E. Torbatm, Impacts of the US Trade and Financial Sanctions on Iran, Blackwell Publishing Ltd, UK, 2005, pdf, p**407**.

18- Belfer Center for Science and International Affairs, Op.cit, P**5.**

19- Laicie Heeley and Usha Sahay, Are Sanctions on Iran Working? A Report by the Center for Arms Control and Non Proliferation,Washington, D.C, pdf, June 3, 2013, p**2**.

20- Akbar E. Torbatm, Op.cit, P**7-10 .**

21- Pinky P. Mehta, Sanctioning Freedoms: U.S. Sanctions Against Iran Affecting

Information and Communications Technology Companies, Published by Penn Scholarship, Repository, U. Pa. J. Int'l L. Vol. 37:2 ,pdf, 2016, p765-766.

22- CRS Reports, U.S. Sanctions on Iran, Congressional Research Service, , version 2 · new, pdf, U.S.A,July 20, 2023 P1.

23- Public Affairs Alliance of Iranian Americans,Report on Iran Sanctions Legislation in the112th Congress, PAAIA Public Policy Center,August 2012, p7-9

24- Paul K. Kerr & Kenneth Katzman, Iran Nuclear Agreement and U.S. Exit, Congressional Research Service, pdf, July 20, 2018,p1.

25- Давыдов, С. Кислицын, О НОВОМ САНКЦИОННОМ РЕЖИМЕ США ПРОТИВ ИРАНА ПРОБЛЕМЫ БЕЗОПАСНОСТИ В СОВРЕМЕННОМ МИРЕ, МИРОВАЯ ЭКОНОМИКА И МЕЖДУНАРОДНЫЕ ОТНОШЕНИЯ, 2018, том 62, № 2, с. 28–36.

26- Emirhan Kaya, United States-Iran Relations The Trump Impect, Kırklareli University Journal of the Faculty of Economics and Administrative Sciences, Volume 12, Issue 02, September 2023, pdf, p383.

27- U.S. Department of the Treasury, Treasury Sanctions Network and Individuals in Connection with Iran's Unmanned Aerial Vehicle Program, Available online at: https://2u.pw/hCoXA9j

28- IBID .

29- Kenneth Katzman, Iran's Foreign and Defense Policies, Congressional Research Service, pdf, January 11, 2021, p32.

30- U.S. Department of State, Press Briefing, July 19, 2023, Exclusive: US issues new 120-day waiver letting Iraq pay Iran for electricity, Reuters, July 18, 2023.

31- Hayder Al-Shakeri, Are new US financial restrictions on Iraq missing their target?, Iraqi Economists Network, Available online at: https://2u.pw/sgh05sY

32- Jeffrey Coonjohn, J.D., Exploiting Corruption within the Iraqi Banking Sector,

UNISHKA Research Service, Inc.,pdf USA, August 2021, p17.

33- Ahmed Tabaqchali,et al., Iraq Economic Review The Dinar & Al-Sudani's Agenda, Institute of Regional and International Studies, IRIS REPORT, February 2023, pdf, p5 .

34- Akeel Abbas,The Reality of US 'Sanctions' on Iraqi Banks, US 'Sanctions' on Iraqi,10 Aug 2023, Available online at: https://2u.pw/NfSgeJH

35- Samuel Ramani, Iraq's Partnership with Russia Persists Despite International Pressure, Available online at: https://2u.pw/gvAOGUy

36- Hayder Al-Shakeri, , , Op.cit

37- Zaher Musa, Washington's policy of the dollar and the stick with Iraq, Available online at: https://2u.pw/9xT7KOM

38- International Bank, Iraq Economic Monitor, Reemerging Pressures: Iraq's Recovery at Risk, Spring/Summer, Washington DC, 2023, pdf, p[ix] .

39- Zaher Musa, Op.Cit.

40- Hosham Dawod, The geostrategic and political context of the dollar-dinar exchange rate crisis in Iraq, Available online at: https://2u.pw/51wonrI

41- Zaher Musa, Op.Cit.

42-Laila Barhoum,et al., Agriculture and climate change in Iraq, Oxfam International, pdf, uk, March 2022.p3 .

43- Enternatioal Monetary Fund, Op.cit, P**4**.

44- Hamzeh Hadad , From Shock and awe to Stability and Flaws: IRAQ'S Post-Invasion Journey,Policy Brief, European Council on Foreign Relations, 2023,p**16**.

45- Report International Monetary Fund. Middle East and Central Asia Dept, 03 Feb 2023, Iraq: 2022 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report, pdf, 2023, p**16**.

46- Repor Enternatioal Monetary Fund, Op.cit, P**9**.

47- Hamzeh Hadad , Op.cit, P**21**.

48- Repor Enternatioal Monetary Fund, Op.cit, P**38,39**.

Reference:

1- Nikolay. Anguelov, Economic Sanctions: An Overview, Economic S 4 anctions vs. Soft Power, book pdf, publisher, Springer Nature, 2015.

2- Peter Wallensteen, A Century of Economic Sanctions: A Field Revisited, Uppsala Peace Research Papers No. 1 Department of Peace and Conflict Research Uppsala University, Sweden, Printed in Sweden by Universite tstryckeriet, Uppsala 2000.

3- David A. Baldwin, The Sanctions Debate and the Logic of Choice, International Security,International Security The MIT Press و Vol 24, No3, 1999/2000.

4- John Forrer, Economic Sanctions Sharpening a Vital Foreign Policy Tool, Atlantic Council, global business & economics program, Issue Brief, june 2017.

5- Ethan Kessler, Working Paper: How Economic Sanctions are Used in U.S. Foreign Policy, Lester Crown Center on US Foreign Policy, pdf, March 2022.

6- T.Clifton Morgan, Navin Bapat, Yoshiharu Kobayashi, Threat and Imposition of Economic Sanctions 1945-2005: Updating the TIES dataset. Conflict Management and Peace Science, , pdf, Universty of leeds- UK, July 2013.

7- Brahima Coulibaly et al, Reference Sheet on Economic Sanctions, The Brookings Institution pdf, 2023.

8- Johannes Blad, Economic Sanctions and Repression The effect of economic sanctions on repression conditional on levels of democracy, Department of Peace and Conflict Research, Peace and Conflict Studies C, Uppsala University, January 2019.

9- Delia Sánchez Castillo, Freezing Financial Assets in the United States and in Mexico: Contrasts in Constitutionality and Legal Parallels, Mexican Law Review, vol. Xi, No. 2, 2019.
10- Joy Gordon, Smart Sanctions Revisited, Carnegie Council for Ethics in International Affairs, vol 35, no.3, 2011.

11- William H. Kaempfer & Anton D. Lowenberg, the Political Economy of Economic Sanctions, book, Chapter 27, Elsevier B.V., 2007.

12- Govemment of Canada, Types of penalties, 2024-02-08, Available online at:

https://2u.pw/y7TjWxJ

13- Tuğba Bayar, European Arms Embargo, Springer Nature Switzerland AG, Chapter · February 2023.

14- Belfer Center for Science and International Affairs, Sanctions Against Iran: A Guide to Targets, Terms, and Timetables Addendum to: Decoding the Iran Nuclear Deal,Copyright , President and Fellows of Harvard College Printed in U.S.A 2015.

15- Gary Clyde Hufbauer, et al., Case Studies in Economic Sanctions and Case 84-1, Peterson Institute for International Economics. UN, US [EU] v. Iran.

16- David H. Sump, A ‘‘No-Frills’’ Primer on Iran Sanctions, Vol. 11, No. 2 Benedict’s Maritime Bulletin, Second Quarter 2013.

17- Akbar E. Torbatm, Impacts of the US Trade and Financial Sanctions on Iran, Blackwell Publishing Ltd, UK, 2005.

18- Laicie Heeley and Usha Sahay, Are Sanctions on Iran Working? A Report by the Center for Arms Control and Non Proliferation,Washington, D.C, pdf, June 3, 2013.

19- Pinky P. Mehta, Sanctioning Freedoms: U.S. Sanctions Against Iran Affecting Information and Communications Technology Companies, Published by Penn Scholarship, Repository, U. Pa. J. Int’l L. Vol. 37:2 ,pdf, 2016.
20- CRS Reports, U.S. Sanctions on Iran, Congressional Research Service, , version 2 · new, pdf, U.S.A,July 20, 2023.
21- Public Affairs Alliance of Iranian Americans,Report on Iran Sanctions Legislation in the112th Congress, PAAIA Public Policy Center,August 2012.
22- Paul K. Kerr & Kenneth Katzman, Iran Nuclear Agreement and U.S. Exit, Congressional Research Service, pdf, July 20, 2018.

23- Давыдов, С. Кислицын, О НОВОМ САНКЦИОННОМ РЕЖИМЕ США ПРОТИВ ИРАНА ПРОБЛЕМЫ БЕЗОПАСНОСТИ В СОВРЕМЕННОМ МИРЕ, МИРОВАЯ ЭКОНОМИКА И МЕЖДУНАРОДНЫЕ ОТНОШЕНИЯ, том 62, № 2,2018.

24- Emirhan Kaya, United States-Iran Relations The Trump Impect, Kırklareli University Journal of the Faculty of Economics and Administrative Sciences, Volume 12, Issue 02, September 2023.

25- U.S. Department of the Treasury, Treasury Sanctions Network and Individuals in Connection with Iran's Unmanned Aerial Vehicle Program, Available online at: https://2u.pw/hCoXA9j

26- Kenneth Katzman, Iran's Foreign and Defense Policies, Congressional Research Service, pdf, January 11, 2021.

27- U.S. Department of State, Press Briefing, July 19, 2023, Exclusive: US issues new 120-day waiver letting Iraq pay Iran for electricity, Reuters, July 18, 2023.

28- Hayder Al-Shakeri, Are new US financial restrictions on Iraq missing their target?, Iraqi Economists Network, Available online at: https://2u.pw/sgh05sY

29- Jeffrey Coonjohn, J.D., Exploiting Corruption within the Iraqi Banking Sector,

UNISHKA Research Service, Inc.,pdf USA, August 2021.

30- Ahmed Tabaqchali,et al., Iraq Economic Review The Dinar & Al-Sudani's Agenda, Institute of Regional and International Studies, IRIS REPORT, February 2023.

31- Akeel Abbas,The Reality of US 'Sanctions' on Iraqi Banks, US 'Sanctions' on Iraqi,10 Aug 2023, Available online at: https://2u.pw/NfSgeJH

32- Samuel Ramani, Iraq's Partnership with Russia Persists Despite International Pressure, Available online at: https://2u.pw/gvAOGUy

33- Zaher Musa, Washington's policy of the dollar and the stick with Iraq, Available online at: https://2u.pw/9xT7KOM

34- International Bank, Iraq Economic Monitor, Reemerging Pressures: Iraq's Recovery at Risk, Spring/Summer, Washington DC, 2023, pdf, p^{ix} .

35- Hosham Dawod, The `culture and climate change in Iraq, Oxfam International, pdf, uk, March 2022.

37- Hamzeh Hadad , From Shock and awe to Stability and Flaws: IRAQ'S Post-Invasion Journey,Policy Brief, European Council on Foreign Relations, 2023.

38- Report International Monetary Fund. Middle East and Central Asia Dept,3 Feb 2023, Iraq: 2022 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report, 2023.